

Distr.: General
9 February 2024
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والخمسون

26 شباط/فبراير - 5 نيسان/أبريل 2024

البند 4 من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس

تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية * * *

موجز

في هذا التقرير، المُقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 30/52، تقدم لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية استنتاجاتها التي تغطي الفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وهي فترة شهدت خلالها الجمهورية العربية السورية أكبر تصعيد للأعمال العدائية منذ 2020/2019.

* أتفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر الاعتيادي نتيجةً لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقدمة له.

** تُعمم مرفقات هذا التقرير كما وردت وباللغة التي قدمت بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- الولاية والمنهجية

- 1- يغطي هذا التقرير المقدم من لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية الفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023⁽¹⁾. وهو يستند إلى 528 مقابلة أجريت وفقاً للمنهجية والممارسات المعمول بها في لجان التحقيق والتحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان. وطلبت اللجنة أيضاً معلومات عن الحوادث والتطورات⁽²⁾ وحلت وثائق وصوراً فوتوغرافية وأشرطة فيديو وصوراً ساتلية مستمدة من مصادر متعددة، من بينها منظمات غير حكومية والأمم المتحدة⁽³⁾.
- 2- ويكون معيار الإثبات قد استوفي عندما تكون لدى اللجنة أسباب معقولة للاعتقاد بأن الحوادث قد وقعت على النحو الموصوف⁽⁴⁾. وعندما يكون لدى اللجنة أسباب معقولة للاعتقاد بحدوث تصرف من شأنه أن يستتبع مسؤولية جنائية فردية، فإنها، بوجه عام، تنسب ذلك التصرف إلى أحد أطراف النزاع، كلما أمكن ذلك. ولأن اللجنة نفسها ليست هيئة قضائية، فإنها لا تتخذ قرارات بشأن سلوك الأفراد الجنائيين.
- 3- ولا تزال تحقيقات اللجنة مقيدة بسبب رفض السماح لها بدخول البلد والشواغل المتعلقة بحماية الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات. واسترشاداً بمبدأ "عدم إلحاق الأذى"، لا تُذكر أسماء الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات، ولكن اللجنة تشكر جميع من قدموا معلومات، ولا سيما الضحايا والشهود.

ثانياً- التطورات السياسية والعسكرية

- 4- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتسم النزاع في الجمهورية العربية السورية بزيادة المواجهة والقتال الداخلي بين مختلف السلطات والقوات التي تسيطر على مناطق في هذا البلد (انظر المرفقات الأول والثاني والثالث).
- 5- ولا تزال الجمهورية العربية السورية تتأثر ديناميات النزاع الإقليمي الأوسع نطاقاً التي تقامت منذ هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر في إسرائيل وما تلاه من اشتداد حدة النزاع في غزة⁽⁵⁾، فمنذ ذلك الحين، تزايدت الهجمات التي تشنها في الجمهورية العربية السورية جماعات تدعمها جمهورية إيران الإسلامية وإسرائيل. وأفيد بأن إسرائيل شنت ما لا يقل عن 22 غارة على أهداف في الجمهورية العربية السورية في الفترة من 10 تشرين الأول/أكتوبر إلى 31 كانون الأول/ديسمبر، من بينها غارات على وسط دمشق ومطاري حلب ودمشق، مما أدى إلى خروجهما عن الخدمة مؤقتاً، فتوقفت خدمات الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة⁽⁶⁾. وفي الفترة ما بين 17 تشرين الأول/أكتوبر و18 كانون الثاني/يناير، أفيد بأن ميليشيات موالية لإيران هاجمت قواعد للولايات المتحدة الأمريكية في شمال شرق الجمهورية العربية السورية بطائرات بدون طيار وصواريخ 83 مرة على الأقل، مما أدى إلى إصابة أفراد عسكريين

- (1) المفوضون هم باولو بينيرو (الرئيس) وهاني مجالي ولين ويلشمان.
- (2) وجهت اللجنة طلبات معلومات إلى حكومة الجمهورية العربية السورية (انظر المرفق السادس) ولم تتلق رداً حتى الآن. ووجهت أيضاً طلبات المعلومات إلى أطراف النزاع الأخرى ودول أعضاء أخرى، وهي ممتنة لها على الردود التي تلقتها وغيرها من التبادلات.
- (3) بما في ذلك 15 من الرسائل الدورية المتطابقة التي وجهتها الحكومة إلى الأمين العام ورسائل أخرى بين تموز/يوليه و31 كانون الأول/ديسمبر 2023.
- (4) A/HRC/S-17/2/Add.1، الفقرتان 5 و6؛ وA/HRC/19/69، الفقرة 10. انظر أيضاً A/HRC/S-17/2/Add.1، الفقرات 7-10.
- (5) <https://www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2023-10-31/secretary-general%E2%80%99s-statement-the-situation-gaza>
- (6) انظر <https://press.un.org/en/2023/sc15505.doc.htm>

أمريكيين⁽⁷⁾. وعلى الرغم من أن جمهورية إيران الإسلامية أنكرت أن يكون لها ضلع في ذلك، فقد ردت الولايات المتحدة بشن غارات جوية على الميليشيات الموالية لإيران في شرق الجمهورية العربية السورية⁽⁸⁾.

6- وفي مظهر آخر من مظاهر العنف عبر الحدود، وقعت مناوشات على الحدود السورية الأردنية بين القوات الأردنية وجماعات يُدعى أنها تُهرب المخدرات. وشُنت غارات جوية تُسبب على نطاق واسع إلى الأردن ضد من يُدعى أنهم مهربون وعلى مواقع مرتبطة بهم أسفرت عن مقتل وإصابة مدنيين (انظر الفقرة 51).

7- وتخلل القتال الدائر على طول الخطوط الأمامية لإدلب في شمال غرب الجمهورية العربية السورية موجتان متميزتان من العنف تضررت منهما كل من القوات الموالية للحكومة والقوات المناهضة لها والمدنيين (انظر الفرع ثالثاً - باء). وأدى الهجوم الأول الذي وقع بالقرب من ميلاجة في جنوب إدلب في 26 آب/أغسطس إلى مقتل العشرات من قوات الجيش السوري عندما تم تفجير متفجرات وُضعت في أنفاق محفورة تحت مواقعهم، وأدى إلى مكاسب أرضية عابرة لهيئة تحرير الشام وحلفائها، وهم أنصار التوحيد والحزب الإسلامي التركستاني⁽⁹⁾. وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، أصاب هجوم ثانٍ لم تتبناه أي جهة، أكاديمية حمص العسكرية وأسفر عن مقتل وجرح العشرات، من بينهم العديد من المدنيين. وأعقب كلا الهجومين غارات جوية كبيرة وهجمات بالمدفعية. وأدعت القوات الروسية والسورية أنها دمرت المئات من أهداف هيئة تحرير الشام وتابعيها، في حين وثقت اللجنة مئات الضحايا المدنيين. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن نزوح قرابة 120 000 مدني في أعقاب التصعيد.

8- وفي الشهر نفسه، وبعد هجوم أعلن حزب العمال الكردستاني مسؤوليته عنه وقع في أنقرة في 1 تشرين الأول/أكتوبر وأسفر عن إصابة ضابطي شرطة تركيين، كتفتت تركيا العمليات ضد قوات سوريا الديمقراطية التي تعتبرها مرتبطة بحزب العمال الكردستاني⁽¹⁰⁾. وأدعت تركيا أنها استهدفت أكثر من 70 موقعاً مرتبطاً بحزب العمال الكردستاني في الجمهورية العربية السورية وشمال العراق حتى أواخر كانون الأول/ديسمبر، بما في ذلك هجوم على منشأة تدريب تابعة لقوات الأمن الداخلي الكردية أسفر عن مقتل 29 من أفراد هذه القوات. ووثقت اللجنة خسائر في صفوف المدنيين وتأثير الهجمات في الهياكل الأساسية المدنية التي ألحقت الضرر بمئات الآلاف من المدنيين (انظر الفرع السادس - ألف). واستمر القصف أيضاً بين الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا وقوات سوريا الديمقراطية، لا سيما حول منطقة عملية نبع السلام (انظر الملحق الثاني)⁽¹¹⁾.

9- وأدى الإحباط المستحل بين أفراد القبائل المحلية واعتقال قوات سوريا الديمقراطية لقائد عسكري إلى الاقتتال في ريف دير الزور اقتتالاً أودى حتى الآن بحياة ما لا يقل عن 96 شخصاً، من بينهم مدنيون، وإلى نزوح 6 500 عائلة إلى مناطق تسيطر عليها الحكومة (انظر القسم السادس - ألف)⁽¹²⁾.

(7) <https://www.defense.gov/News/Transcripts/Transcript/Article/3649790/deputy-pentagon-press-secretary-sabrina-singh-holds-a-press-briefing/>

(8) www.defense.gov/News/Releases/Release/Article/3584458/secretary-of-defense-lloyd-j-austin-iii-statement-on-us-military-strike-in-east/

(9) لا تزال اللجنة تعتبر الجماعة كياناً إرهابياً على النحو الذي حدده مجلس الأمن في قراره (2014)2170 (انظر A/HRC/46/54، الفقرة 7، الحاشية 13).

(10) A/HRC/46/54، الفقرة 12.

(11) A/HRC/42/51، الفقرة 16.

(12) <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syrian-arab-republic-deir-ez-zor-situation-report-no-1-14-september-2023>

- 10- وتصاعدت التوترات داخل المناطق التي تسيطر عليها الحكومة وبين الفصائل فتحوّلت إلى أعمال عنف. وقُتل وجرح مدنيون في القتال بين الجيش العربي السوري وقوات الدفاع الوطني في الأجزاء التي تسيطر عليها الحكومة من الحسكة. واستمرت عمليات قتل أفراد من أجهزة الأمن السورية وشخصيات موالية للحكومة ومقاتلي المعارضة "المتصالحين"، فضلاً عن المدنيين، في محافظة درعا، بينما استمرت الاحتجاجات السلمية في السويداء المجاورة للمطالبة بإصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية (انظر الفرع ثالثاً - دال).
- 11- وواصلت⁽¹³⁾ داعش⁽¹⁴⁾ مهاجمة الأهداف المدنية والعسكرية في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك في ريف دمشق ووسط الجمهورية العربية السورية (انظر الفرع الثالث - جيم). وأعلنت داعش مسؤوليتها عن 50 هجوماً تتبعتها اللجنة يدعى أنها تسببت في سقوط 203 ضحايا، من بينهم 120 جندياً من الجيش العربي السوري و83 مقاتلاً من قوات سوريا الديمقراطية.
- 12- واستمرت التوترات أيضاً في شمال الجمهورية العربية السورية، رغم أن الجيش الوطني السوري أبلغ عن إحراز تقدم في خفض عدد نقاط التفتيش وتعزيز السيطرة داخل هياكله المركزية (انظر الفرع خامساً - باء). ووقعت اشتباكات بين فصائل يقال إنها مدعومة من هيئة تحرير الشام ولكنها لا تزال جزءاً رسمياً من الجيش الوطني السوري للسيطرة على معبر الحمران المريح في جرابلس الذي يشكل الحدود الداخلية بين أراضي قوات سوريا الديمقراطية وأراضي الجيش الوطني السوري، قبل الانسحاب.
- 13- وبالإضافة إلى توسيع نفوذها في مناطق الجيش الوطني السوري، أفادت التقارير أن هيئة تحرير الشام شنت حملة اعتقال استهدفت كبار قادتها في محاولة لسحق المعارضة الداخلية واستمرار الممارسات غير القانونية التي يتضرر منها المدنيون (انظر الفرع الرابع - باء)⁽¹⁵⁾.
- 14- وساءت حياة المدنيين اليومية واقترن ذلك بالأزمة الاقتصادية وبتقشي التضخم وتزايد ورود أبناء عن ممارسات مفترسة من جانب جهات مسلحة. وارتكبت أطراف النزاع بشكل مباشر أنشطة إجرامية، أو تغاضت عنها، أو كانت عاجزة عن منعها، مثل الاتجار والفساد والابتزاز المدعوم بالعنف. وفي حين ساعدت بعض الدول على إطالة أمد التدابير الرامية إلى تخفيف العقوبات في أعقاب زلزال شباط/فبراير 2023⁽¹⁶⁾، نظرت دول أخرى في زيادة العقوبات القطاعية شدة، وهو أمر من شأنه أن يزيد الحياة الاقتصادية سوءاً على سوء. وأفيد مرة أخرى بأن الإفراط في الامتثال للتدابير القسرية الانفرادية يؤثر سلباً في التمتع بحقوق الإنسان⁽¹⁷⁾.
- 15- وبينما بلغت الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء البلاد مستوى عالياً ليس له مثيل من قبل، تضاعف التمويل فهبط إلى مستويات تنذر بالخطر، فبحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر، تم تمويل ثلث خطة الاستجابة الإنسانية للبلاد لعام 2023 فقط⁽¹⁸⁾. وفي كانون الثاني/يناير 2024، أنهى برنامج الأغذية العالمي برنامج المساعدة الذي استمر عقداً من الزمن، على الرغم من أن 12,9 مليون سوري - أي أكثر من نصف السكان المقدر - كانوا يرزحون تحت وطأة الجوع⁽¹⁹⁾.

(13) لا تزال اللجنة تعتبر الجماعة كياناً إرهابياً على النحو الذي حدده مجلس الأمن في قراره (2015)2253.

(14) A/HRC/54/58، الفقرات 25-29.

(15) S/2024/92، الفقرة 55.

(16) www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2023/07/14/syria-cu-extends-humanitarian-exemption-for-another-six-months/

(17) انظر A/78/196.

(18) <https://reports.unocha.org/en/country/syria/>

(19) www.wfp.org/emergencies/syria-emergency

وأثار فشل مجلس الأمن في تجديد آلية المساعدات عبر الحدود في تموز/يوليه 2023 مخاوف بشأن استدامة وفعالية استجابة المساعدات لعدد يبلغ 4,1 مليون شخص في شمال الجمهورية العربية السورية المتضررة من الزلزال⁽²⁰⁾. ومنذ ذلك الحين، وافقت حكومة الجمهورية العربية السورية مرتين على أن تستخدم الأمم المتحدة معبر باب الهوى، كان آخرهما حتى 13 تموز/يوليه 2024. ومع ذلك، استمرت اللجنة في تلقي تقارير عن القيود الحكومية التي تعوق حصول المدنيين على المنتجات الأساسية في ريف حلب الشمالي⁽²¹⁾، مما يتسبب في نقص الوقود وما يقترن به من زيادات في التكاليف، وهو أمر يؤثر في الحصول على التعليم والخدمات الصحية، ولا سيما بالنسبة للنازحين داخلياً الذين يعيشون في المخيمات.

16- وإبان استمرار العنف والتدهور الاقتصادي وتضاؤل المساعدات، ظلت الجهود السياسية والدبلوماسية متوقفة. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها جامعة الدول العربية ودول فرادى لدفع العملية السياسية قدماً⁽²²⁾، كان التقدم المحرز محدوداً ولم تستأنف اللجنة الدستورية عملها بعد⁽²³⁾.

17- وسعى فريق الاتصال العربي إلى ضمان عودة اللاجئين عودة طوعية وأمنة، بالتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. بيد أن الجمهورية العربية السورية لا تزال غير آمنة للعودة ويظل المدنيون يتضررون من انعدام سيادة القانون وانعدام الأمن السائد (انظر الفرعين الثالث إلى السادس أدناه). وفي تشرين الأول/أكتوبر، وصل عدد السوريين الذين يطلبون اللجوء في أوروبا إلى أعلى مستوى له منذ سبع سنوات - بزيادة قدرها 30 في المائة عن عددهم في تشرين الأول/أكتوبر 2022⁽²⁴⁾.

18- وخارج الجمهورية العربية السورية، استمرت جهود المساءلة. فبعد عشر سنوات من الهجوم الكيميائي الذي وقع في الغوطة الشرقية في عام 2013، أصدر القضاء الفرنسي، في تشرين الثاني/نوفمبر، أمراً دولياً بإلقاء القبض بحق أربعة مسؤولين سوريين رفيعي المستوى يُدعى أنهم مسؤولون، بمن فيهم الرئيس بشار الأسد، لأن الجماعات المدنية السورية دعت إلى إنشاء محكمة دولية بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية⁽²⁵⁾. واتهمت السلطات القضائية الفرنسية والألمانية والسويدية أيضاً، أو اعتقلت، أو أصدرت أوامر بإلقاء القبض، ضد مسؤولين سوريين آخرين عديدين أو أفراد في الميليشيات الموالية للحكومة متهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وواصلت اللجنة التعاون مع جهود المساءلة هذه، بالاشتراك مع الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011⁽²⁶⁾. وبالإضافة إلى ذلك، فرضت الولايات المتحدة عقوبات أحادية الجانب على فصليين من فصائل الجيش الوطني السوري - هما لواء سليمان شاه وفرقة حمزة - بسبب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في شمال الجمهورية العربية السورية⁽²⁷⁾.

(20) <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/joint-statement-position-syrian-non-governmental-organizations-regarding-recent-developments-cross-border-humanitarian-assistance-enar>

(21) A/HRC/54/58، الفقرة 18.

(22) www.spa.gov.sa/en/fa42d24df3t

(23) https://specialenvoysyria.unmissions.org/sites/default/files/2023-12-21_secco_un_special_envoy_for_syria_mr_geir_o_pedersen_briefing_as_delivered.pdf

(24) <https://euaa.europa.eu/news-events/asylum-applications-reached-123000-across-europe-october-2023>

(25) <https://cwtribunal.org/>

(26) انظر أيضاً الرسالة المفتوحة التي وقعها المفوضون. يمكن الاطلاع عليها في الرابط التالي: https://twitter.com/pass_blue/status/1745127602803691897?s=43&t=A2V0I3QI55VcJpfye_GiPQ

(27) www.state.gov/designating-two-syrian-factions-and-their-leaders-in-connection-with-serious-human-rights-abuses/

19- وفي تشرين الثاني/نوفمبر أيضاً، أصدرت محكمة العدل الدولية أمراً باتخاذ تدابير مؤقتة يدعو الجمهورية العربية السورية لاتخاذ جميع التدابير التي تقع في حدود سلطتها لمنع أعمال التعذيب وسوء المعاملة وعدم ارتكاب مسؤوليها وكذلك أي منظمات أو أشخاص خاضعين لسيطرتها هذه الأعمال. ومن المتوقع اتخاذ مزيد من الإجراءات في عام 2024⁽²⁸⁾.

20- واكتسبت الجهود المبدولة لمعالجة مصير الأشخاص المفقودين والمختفين قسراً زخماً مع التشغيل المقرر للمؤسسة المستقلة الجديدة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية التي تقف اللجنة على أهبة الاستعداد لدعمها⁽²⁹⁾.

ثالثاً- الانتهاكات في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة وهجمات القوات الموالية للحكومة في الشمال الغربي

21- شهد شمال غرب الجمهورية العربية السورية أكبر تصعيد في الأعمال العدائية منذ 2020/2019، بينما استمرت عمليات القتل في خضم الفوضى الأمنية والغارات الجوية وهجمات داعش في جنوب الجمهورية العربية السورية ووسطها.

ألف- الهجوم على أكاديمية حمص العسكرية

22- في 5 تشرين الأول/أكتوبر، أسفر انفجاران متتاليان على الأقل عن مقتل وتشويه عشرات الأشخاص ممن كانوا يحضرون حفل تخرج في الأكاديمية العسكرية في حمص. وأقيم الحفل أمام مسؤولين رفيعي المستوى ومئات الطلاب وقرابة 2 000 مدنياً، معظمهم من أقارب الطلاب العسكريين. وتشير معلومات موثوقة إلى أن الانفجارات وقعت بالقرب من المنصة التي كان يوجد فيها مدنيون وضباط عسكريون، بعد انتهاء المراسم رسمياً ومغادرة مسؤولين رفيعي المستوى. وتشير معظم الروايات إلى أن الهجوم استخدم طائرات مسلحة بدون طيار. وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت وزارة الدفاع شريط فيديو يُظهر الاحتفال وما أعقبه، ولكنه لا يُظهر الانفجارات. ويظهر الفيديو، الذي توصلت اللجنة إلى أنه حقيقي رغم تحريره، عشرات الجرحى والمقتلى، من بينهم نساء وأطفال⁽³⁰⁾.

23- وتحققت اللجنة من وفاة 63 شخصاً، من بينهم 37 مدنياً، منهم 19 امرأة و3 أطفال. وأصيب عشرات المدنيين بجروح. وعلى الرغم من عدم إعلان أي طرف مسؤوليته عن الهجوم، نسبة المسؤولين السوريين في البداية إلى "جماعات إرهابية مسلحة" مدعومة من "كيانات أجنبية معروفة"⁽³¹⁾، مشيرين إلى أن قوات الدولة هاجمت منشآت هيئة تحرير الشام والحزب الإسلامي التركستاني لإنتاج عبوات ناسفة⁽³²⁾، قبل أن تتسبب الهجوم رسمياً إلى "إرهابي" حزب تحرير تركستان ومقره إدلب⁽³³⁾.

24- وإذا نفذ أحد أطراف النزاع الهجوم، فهناك أسباب معقولة للاعتقاد بأنه يشكل هجوماً عشوائياً وينتهك القانون الإنساني الدولي وقد يرقى إلى جريمة حرب. ولا تزال التحقيقات جارية.

(28) www.icj-cij.org/case/188, <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/11/un-syria-commission-welcomes-landmark-icj-order-syria-prevent-torture-and>

(29) انظر A/78/627.

(30) تحذير: يؤدي الرابط التالي إلى صور صادمة:

(31) www.facebook.com/mod.gov.sy/videos/886343016391497?locale=ar_EN (باللغة العربية).

(32) <https://sana.sy/en/?p=1974886> (باللغة العربية) و <https://sana.sy/en/?p=318688>.

(33) <https://sana.sy/?p=1982950> (باللغة العربية).

(33) https://twitter.com/Presidency_Sy/status/1730999640504324398 (باللغة العربية).

باء - هجمات موالية للحكومة في الشمال الغربي

25- رداً على القصف والهجوم على نفق في 26 آب/أغسطس من قبل هيئة تحرير الشام وحلفائها، وهم أنصار التوحيد والحزب الإسلامي التركستاني (انظر الفقرة 7)، شن الجيش العربي السوري والقوات الجوية الفضائية التابعة للاتحاد الروسي هجمات برية وغارات جوية انتقامية في إدلب⁽³⁴⁾. ولئن كان للعديد من الهجمات تأثير على الجماعات المسلحة، فإنها أدت في بعض الحوادث إلى قتل وجرح مدنيين، ولم يكن هناك هدف عسكري واضح.

26- وزادت القوات الموالية للحكومة من هجماتها في الشمال الغربي اعتباراً من 5 تشرين الأول/أكتوبر، في حملة انتقامية على ما يبدو من الهجوم على الأكاديمية العسكرية في حمص. وفي تشرين الأول/أكتوبر، قصفت القوات الحكومية والروسية قرابة 2 300 موقعاً في إدلب وغرب حلب⁽³⁵⁾، بما في ذلك مناطق سكنية بعيدة عن الخطوط الأمامية، من بينها مدينة إدلب. ونزح زهاء 120 000 شخص في غضون أسبوعين، من بينهم قرابة 12 000 شخص ما زالوا نازحين. وقللت الهجمات على المدارس والمستشفيات والأسواق ومخيمات النازحين داخلياً والمناطق السكنية المكتظة بالسكان من إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وألحقت أضراراً بالغة بالبنية التحتية المدنية، بما في ذلك 43 مرفقاً صحياً ومستشفى وسبع مدارس وأكثر من 20 شبكة مياه⁽³⁶⁾.

27- ومنذ 5 تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ عن مقتل وإصابة أكثر من 500 مدني⁽³⁷⁾. ومن المرجح أن تكون الأرقام الإجمالية أعلى من ذلك. وتضررت الأعيان المدنية والبنية التحتية أو دمرت.

الهجمات البرية التي تشنها القوات الحكومية

28- توضح الاستنتاجات الواردة أدناه الهجمات وأنماط الهجمات غير القانونية التي نفذتها القوات الموالية للحكومة في إدلب وغرب حلب. وترد في المرفق الرابع الهجمات البرية الإضافية التي تم التحقيق فيها وشنتها القوات الحكومية.

29- وفي سياق التصعيد الذي حدث بين 5 و8 تشرين الأول/أكتوبر واستهدفت فيه القوات الموالية للحكومة مواقع متعددة في شمال غرب الجمهورية العربية السورية، هوجمت مدينة إدلب بصواريخ غراد أطلقت من منطقة سراقب التي تسيطر عليها الحكومة في 8 تشرين الأول/أكتوبر. وأصاب الصواريخ منازل مدنيين و"مديرية التعليم" التابعة للسلطات المحلية والطرق الرئيسية. وتعرضت للقصف أيضاً خمسة مستشفيات تمثل جزءاً من مجمع المستشفى الرئيسي القديم والمعروف والمرئي بوضوح في محافظة إدلب. وتسبب ذلك في أضرار هيكلية جسيمة وقلل إمكانية الحصول على الخدمات الطبية. وأسفر الهجوم عن مقتل خمسة مدنيين، بينهم امرأتان وطفلان، وإصابة 30 آخرين. وفي وقت لاحق، أبلغ الأطباء عن انخفاض كبير في عدد الأشخاص الذين يطلبون العلاج. وفي اليوم نفسه، هوجمت ثلاثة مراكز للمسعفين في ثلاث مدن. وألحقت الهجمات أضراراً بمركبات المسعفين في مدينة إدلب ووضعت مركزاً للنساء والأسرة في سمرين خارج الخدمة مؤقتاً. وتلاحظ اللجنة النمط طويل الأمد المتمثل في استهداف القوات الحكومية المستشفيات والعيادات في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة منذ عام 2012⁽³⁸⁾.

(34) عقد في نادي... - وزارة الدفاع في الجمهورية العربية السورية | Facebook (باللغة العربية).

(35) <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/north-west-syria-escalation-hostilities-flash-update-no4-27-october-2023-enar>

(36) المرجع نفسه. <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/north-west-syria-operational-update-september-october-2023>

(37) <https://reports.unocha.org/en/country/syria/>

(38) انظر على سبيل المثال A/HRC/33/55، الفقرات 44-49. للاطلاع على الحوادث الأخرى منذ عام 2012، انظر تقارير اللجنة الأخرى في www.ohchr.org/en/hrbodies/hrc/iicisyria/pages/documentation.aspx.

30- وهاجمت القوات الحكومية بلدة ترمانين أيضاً. وقُتل 5 مدنيين وجُرح 27 آخرون، من بينهم عدة نساء وأطفال، في 6 تشرين الأول/أكتوبر. وسقطت صواريخ غراد في وسط البلدة، بالقرب من السوق، وعلى مقربة من المحلات التجارية، بينما سقطت ذخائر عنقودية صغيرة من طراز N2109 من نظام صواريخ مدفعية أوراغان عيار 220 ملم من طراز M27-K9 بالقرب من مجمع ترمانين الطبي ومدرسة.

31- وقُتل مدنيون طوال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك قبل التصعيد. وفي 11 تموز/يوليه، استهدفت قوات حكومية يُرجح أنها من الكتيبة السادسة والأربعين، مسعفين كانوا يتفقدون موقع هجوم وقع في أراض زراعية مفتوحة بالقرب من الأتارب، فعندما توقفت سيارتهم التي كانت تحمل علامات واضحة على جزء طويل ومستقيم من الطريق محاط بأرض زراعية مفتوحة ومسطحة، أُصيب بصاروخ موجه مضاد للدبابات إصابة أسفرت عن مقتل مسعف وتدمير السيارة. ولا يزال المسعفون يمارسون عملهم على الرغم من الخوف الذي ينتابهم من استهدافهم، على النحو الذي وثقته اللجنة قبلاً⁽³⁹⁾.

32- وتضررت المدارس من جراء الأعمال العدائية، ففي 2 كانون الأول/ديسمبر، أطلقت القوات الحكومية المتمركزة في سراقب قذيفة على فناء مدرسة شهداء آس الابتدائية، بعد دقائق من استدعاء التلاميذ إلى الداخل. وتوفي مدرس وتلميذ وأصيب طفلان. وفي الوقت الذي وقع فيه الهجوم، لم يُبلغ عن أي أنشطة أو أهداف عسكرية في المنطقة المجاورة. وأجبرت المدرسة على الإغلاق. وفي 25 كانون الأول/ديسمبر، هوجمت سربين بصواريخ غراد وأصيبت مدرسة الحكمة الخاصة. وكان اليوم الدراسي في المدرسة قد انتهى ذلك اليوم، بيد أن شخصاً واحداً قُتل وجُرح خمسة آخرون، من بينهم ثلاثة أطفال، من بين الأسر النازحة داخلياً التي تعيش في المنزل المجاور وعددها عشر أسر.

33- وتعرض مدنيون للهجوم وهم يراعون ماشيتهم ويحصدون محاصيلهم، وهما مصدر الرزق الوحيد بالنسبة للكثيرين منهم. وقُتل تسعة من أفراد إحدى الأسر، من بينهم ستة أطفال تتراوح أعمارهم بين عامين و16 عاماً، وأصيبت امرأة أخرى بقذيفة مدفعية واحدة أطلقتها القوات الحكومية أثناء قطفها الزيتون في بستان زيتون تملكه الأسرة بالقرب من قرية قوقيين في 25 تشرين الثاني/نوفمبر. وكان من الممكن لطائرة استطلاع بدون طيار شوهدت أثناء الهجوم رؤية هؤلاء الأشخاص بوضوح.

34- وفي قرقور بإدلب، قتلت ذخيرة متفجرة أطلقتها القوات الحكومية، في 22 تشرين الأول/أكتوبر، ستة أطفال، تتراوح أعمارهم بين عامين و6 أعوام، كانوا يلعبون داخل وخارج خيمة بجوار منزل أسرهم لمدة نصف ساعة. وشوهدت طائرة استطلاع بدون طيار خلال الهجوم. وبعد دقائق، استهدفت ثلاث ذخائر إضافية أقارب جاءوا لمساعدة الضحايا.

35- وفي 9 كانون الأول/ديسمبر، هاجمت القوات الحكومية وسط إدلب بالصواريخ، فُقُتل ثمانية مدنيون، من بينهم طفلان وامرأة، وأصيب 33 مدنياً آخرين. وأصابت معظم الصواريخ سواقاً مركزياً بينما أصابت صواريخ أخرى مخيم الشهداء للنازحين داخلياً. وهاجمت القوات الحكومية المتمركزة في إنجارة دارة عزة بالصواريخ وقذائف المدفعية في 17 كانون الأول/ديسمبر، فُقُتل خمسة مدنيون، من بينهم طفل وامرأة حامل، وأصيب أربعة مدنيون. ونتيجة لذلك، نزح العديد من المدنيين وأغلقت المدارس مؤقتاً.

36- وباستثناء حادث وقع في عين شيب في 5 آب/أغسطس (انظر الفقرة 42)، لم تجد اللجنة أي دليل على وجود أهداف عسكرية في المنطقة المجاورة مباشرة للأهداف. وعلاوة على ذلك، التمسّت اللجنة من حكومة الجمهورية العربية السورية أو الاتحاد الروسي معلومات عن كل حادث ورد وصفه أعلاه تشير إلى أن المواقع التي هوجمت تضمنت أهدافاً عسكرية، ولكنها لم تتلق هذه المعلومات. ولدى اللجنة أسباب معقولة تدعو للاعتقاد بصحة البيانات الواردة في الفقرات من 37 إلى 40 أدناه.

(39) A/HRC/49/77، الفقرة 52؛ وA/HRC/44/61، الفقرات 106-108.

37- واتساقاً مع الأنماط السابقة للهجمات التي استهدفت المرافق الطبية من قبل القوات الموالية للحكومة، هاجمت القوات الحكومية الأعيان المدنية مباشرة عند شن هجمات صاروخية أصابت خمسة من هذه المرافق في مدينة إدلب في 8 تشرين الأول/أكتوبر (انظر الفقرة 29)، وهو أمر قد يرقى إلى جريمة حرب. ونظراً لانعدام الأهداف العسكرية وانتشار الهجمات العشوائية والمباشرة على مجموعة متنوعة من المناطق المدنية المكتظة بالسكان والمرافق الطبية في المدينة، فإن هذه الأعمال تثبت الرعب بين السكان المدنيين.

38- وباستهداف مركبة مدنية يمكن رؤيتها بوضوح بهذه الصفة بذخيرة موجهة في 11 تموز/يوليه بالقرب من الأتارب (انظر الفقرة 31)، ومدنيين في قرقر في 22 تشرين الأول/أكتوبر (انظر الفقرة 34) وبالقرب من قوقين في 25 تشرين الثاني/نوفمبر (انظر الفقرة 33) كانوا مرتين بوضوح بهذه الصفة، نفذت القوات الحكومية باستخدام طائرات استطلاع بدون طيار هجمات مباشرة ضد مدنيين وأعيان مدنية قد ترقى إلى جرائم حرب.

39- وبمهاجمة بلدة ترمانيين المكتظة بالسكان في 6 تشرين الأول/أكتوبر بالصواريخ، بما فيها صواريخ معبأة بالذخائر العنقودية، في مواصلة لنمط مميت لوحظ منذ عام 2012⁽⁴⁰⁾ (انظر الفقرة 30)، والهجوم على مدينة إدلب بالصواريخ في 9 كانون الأول/ديسمبر (انظر الفقرة 35)، ودارة عزة بالصواريخ وقذائف المدفعية في 17 كانون الأول/ديسمبر (انظر الفقرة 35)، ومدرسة شهداء آفس الابتدائية بقذائف المدفعية في 2 كانون الأول/ديسمبر ومدرسة الحكمة الخاصة في سمرين في 25 كانون الأول/ديسمبر (انظر الفقرة 32)، شنت القوات الحكومية هجمات عشوائية تسببت في مقتل وإصابة مدنيين وهي هجمات قد ترقى إلى جرائم حرب.

40- وبالمثل، وفيما يتعلق بالحوادث المبيّنة بالتفصيل في المرفق الرابع، شنت القوات الحكومية هجمات عشوائية أسفرت عن مقتل أو إصابة مدنيين في دارة عزة يومي 4 و18 تشرين الأول/أكتوبر، وفي بارة يومي 4 و9 تموز/يوليه، وكفر نوران في 26 تموز/يوليه و5 تشرين الأول/أكتوبر، ومعر باليت في 1 آب/أغسطس وجسر الشغور في 5 آب/أغسطس وكصفرة في 26 آب/أغسطس، وسمرين في 2 أيلول/سبتمبر و4 تشرين الأول/أكتوبر، قد ترقى إلى جرائم حرب.

الغارات الجوية الروسية

41- شنت القوات الجوية الفضائية التابعة للاتحاد الروسي سلسلة من الغارات الجوية ضد هيئة تحرير الشام والجماعات المسلحة في إدلب الكبرى وريف حماة وحلب واللاذقية، حققت اللجنة في ستة منها أسفرت عن مقتل مدنيين⁽⁴¹⁾.

42- وفي 5 آب/أغسطس، قُتل ثلاثة مدنيين من عائلة واحدة وجرح ستة أشخاص في غارة جوية على مزرعة تقع في عين شبيب، غرب إدلب. ووردت تقارير تفيد بأن أحد المباني ربما يكون استُخدم لأغراض عسكرية على الرغم من وجود مدنيين في المزرعة. وشُنت غارتان في 22 آب/أغسطس على محطة سابقة لضخ المياه، تقع في عين شبيب أيضاً، حيث تعيش عائلات نازحة داخلياً منذ عام 2019، مما أسفر عن مقتل اثنين من المدنيين وإصابة أربعة أشخاص على الأقل، من بينهم طفلان، فضلاً عن ماشية.

(40) A/HRC/52/69، الفقرة 25، وA/HRC/22/59 وA/HRC/22/59/Corr.1، الفقرة 21.

(41) عقد في نادي -..وزارة الدفاع في الجمهورية العربية السورية Facebook | (باللغة العربية).

43- وفي أعقاب الهجوم على أكاديمية حمص العسكرية، صعّدت القوات الجوية الفضائية هجماتها الجوية في شمال غرب الجمهورية العربية السورية، دعماً للحكومة. وفي هذا السياق، أصابت قنبلتان موجّهتان، في 6 تشرين الأول/أكتوبر، مجموعة تتألف من سبعة منازل في قرية جفليق حاج حمود المعزولة في ريف إدلب الغربي تملكها عائلة من المزارعين منذ أجيال وكانت حتى الآن بمنأى من الأعمال العدائية. وقتلت الغارة الجوية طفلاً يبلغ من العمر عامين وجرحت ثلاثة أطفال صغار وتسببت في أضرار جسيمة في الممتلكات.

44- وشنت القوات الجوية الفضائية عدة غارات في جبل الزاوية بإدلب أصيبت خلالها مزرعة مدنية تقع في البزة، جبل الأربعين، مما أسفر عن مقتل زوجين مدنيين مسنين في 13 تشرين الأول/أكتوبر. ودُمر منزل مدني آخر في الهجوم، دون وقوع إصابات.

45- وشنت غارة جوية أخرى على مخيم سراقب للنازحين داخلياً الواقع على مشارف قرية الحماما في 24 تشرين الأول/أكتوبر. وأصابت إحدى القنابل خيام المخيم وأسفرت عن مقتل خمسة مدنيين، بينهم ثلاث نساء وطفلان من عائلة واحدة وإصابة خمسة مدنيين، بينهم ثلاثة أطفال ورجلان من عائلة واحدة، وتدمير 10 خيام. وأدى الهجوم إلى نزوح 250 شخصاً⁽⁴²⁾.

46- وفي 25 كانون الأول/ديسمبر، استهدفت غارة جوية منازل تقع في مزرعة بالقرب من أرمناز، غرب إدلب. وأسفرت الغارة عن مقتل خمسة مدنيين من عائلة واحدة، من بينهم ثلاثة أطفال، وإصابة طفل آخر. ولا تزال التحقيقات جارية.

47- ولدى اللجنة أسباب معقولة للاعتقاد بأن القوات الفضائية الجوية شنت هجمات عشوائية أدت إلى مقتل وإصابة مدنيين وتسببت في إلحاق أضرار بالهياكل الأساسية المدنية عندما شنت غارات جوية على عين شيب في 22 آب/أغسطس (الفقرة 42)، والجفتك حاج حمود في 6 تشرين الأول/أكتوبر (الفقرة 43)، وبزة، وجبل الأربعين، وإدلب في 13 تشرين الأول/أكتوبر (الفقرة 44)، وقرية الحماما في 24 تشرين الأول/أكتوبر (الفقرة 45). وبالنظر إلى الظروف الفريدة المحيطة بالغارة على الجفتك حاج حمود، ونمط الغارات الجوية الموالية للحكومة على مخيمات النازحين داخلياً فيما يتعلق بالغارة في قرية الحماما، فإن هذين الهجومين قد يكونان أيضاً بمثابة هجمات مباشرة. وقد ترقى هذه الأعمال إلى جرائم حرب. وفيما يتعلق بالغارة على عين شيب في 5 آب/أغسطس (الفقرة 42)، يُظن أن القوات الفضائية الجوية أخفقت في اتخاذ كل الاحتياطات الممكنة لتجنّب سقوط ضحايا مدنيين عرضاً وإصابة آخرين وإلحاق الضرر بالأعيان المدنية، وعلى أي حال تقليل الخسائر إلى أدنى حد، انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي.

جيم - استمرار انعدام الأمن في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة

48- أدى تشطي السلطة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة إلى مزيد من تآكل سيادة القانون بالنسبة للمدنيين، إذ تقيّد تقارير متعددة عن استخدام قادة موالين للحكومة مناصبهم للمشاركة في أنشطة غير قانونية مريحة، من بينها الاختطاف⁽⁴³⁾ والابتزاز⁽⁴⁴⁾ وتهريب المخدرات، على نحو ما ورد سابقاً⁽⁴⁵⁾. واستمر ورود أنباء عن عمليات قتل وعنّف في محافظة درعا استهدفت مسؤولين أمنيين سوريين وشخصيات عامة موالية للحكومة ومقاتلي المعارضة "المتصالحين" ومدنيين.

(42) <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/north-west-syria-escalation-hostilities-flash-update-no4-27-october-2023-enar>

(43) A/HRC/54/58، الفقرة 41.

(44) A/HRC/52/69، الفقرات 67-69.

(45) المرجع نفسه، الفقرة 9.

49- واندلعت اشتباكات مسلحة في 13 أيلول/سبتمبر في الأجزاء التي تسيطر عليها الحكومة من مدينة الحسكة، في أعقاب نزاع نشب بين القبائل العربية وقائد قوات الدفاع الوطني الموالية للحكومة الذي رفض التثني عن منصبه، حسبما ورد. واستمر القتال العنيف بين الجيش العربي السوري وقوات الدفاع الوطني لمدة أسبوع، فأغلقت المدارس والأعمال التجارية. وفي 21 أيلول/سبتمبر، قُتل صبي يبلغ من العمر 3 سنوات وأصيب والدته عندما أصابت قذائف الهاون التي يُرَّجَح أنها أُطلقت من الأجزاء التي تسيطر عليها الحكومة من المدينة حياً سكنياً تسيطر عليه قوات سوريا الديمقراطية في الحسكة، وهو أمر قد يشكل هجوماً عشوائياً ينتهك القانون الإنساني الدولي وقد يرقى إلى جريمة حرب.

50- وواصل تنظيم داعش إظهار قدرته العملياتية، شانا سلسلة من الهجمات، فعلى سبيل المثال، في 27 تموز/يوليه، أي بعد يومين من هجوم بجهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة أفادت التقارير بأنه أدى إلى إصابة مدنيين اثنين في المنطقة، انفجرت عبوة ناسفة أخرى من هذا النوع في منطقة السيدة زينب السكنية بريف دمشق، مما أسفر عن مقتل تسعة مدنيين، من بينهم امرأة وثلاثة أطفال على الأقل، وإصابة 26 آخرين. وفي 28 تموز/يوليه، أعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن الهجوم، الذي استهدف مسلمين شيعية، بسبب معتقداتهم الدينية المفترضة. وقد يرقى هذا الهجوم المباشر على المدنيين إلى جريمة حرب.

51- وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً اشتباكات متزايدة بالقرب من حدود البلاد مع الأردن بين قوات الأمن الأردنية ومهربي المخدرات. وفي 18 كانون الأول/ديسمبر، ضربت غارات جوية عدة مناطق في جنوب السويداء ودرعا حيث ينشط مهربو المخدرات، حسبما ورد. وأصابت الغارات بشكل خاص مستوطنة بدوية قريبة من قرية ذئبين، مما أدى إلى مقتل خمسة مدنيين على الأقل، بينهم طفلان وامرأتان، وإصابة منزل مزارع في صلخد، ومقتل مدني واحد. وشنت غارة جوية مماثلة في 18 كانون الثاني/يناير. وفي حين لم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الهجوم، فقد نُسبت الغارات على نطاق واسع إلى الأردن، بما في ذلك من جانب حكومة الجمهورية العربية السورية⁽⁴⁶⁾. وإلى جانب الغارة السابقة التي حدثت في 8 أيار/مايو 2023، لا تزال هذه الغارات قيد التحقيق من قبل اللجنة⁽⁴⁷⁾.

دال - القيود المفروضة على الحريات الأساسية

52- في آب/أغسطس، اندلعت احتجاجات مناهضة للحكومة في محافظتي درعا والسويداء بسبب تدهور الوضع الاقتصادي والنقص الشديد الذي اعتري الخدمات العامة، فأغلق السكان الطرق ودعوا إلى إغلاق الأعمال التجارية. ومع أن الاحتجاجات حدثت في السويداء من قبل، فإنها بدت هذه المرة غير مسبوقه من حيث استخدامها شعارات مناهضة للحكومة، من بينها بعض الشعارات المرتبطة بالمعارضة السياسية والموجهة ضد الرئيس. وأُحرقت صور للرئيس وجرت محاولات لإغلاق فرع حزب البعث في السويداء.

53- ومع فشل محاولات الوساطة وإعراب العديد من الزعماء الدروز ذوي النفوذ علناً عن دعمهم للحركة، سعت الحكومة إلى تجنب المواجهة بسحب معظم وجودها الأمني. ومع ذلك، وفي 13 أيلول/سبتمبر، أطلق رجال مسلحون اتخذوا موقعا لهم على سطح مبنى فرع حزب البعث في السويداء النار على سيارة تقل محتجين عزل كانت متوقفة عند بوابة مدخل مجمع الفرع، فأصيب أحد الركاب بجروح طفيفة. وبينما ذكر الفرع أنه كان يدافع عن حراسه وممتلكاته ضد المتظاهرين⁽⁴⁸⁾، لم تجد اللجنة أي مؤشر على تهديد وشيك للحياة يرير استخدام القوة المميتة. ولذلك، توجد أسباب معقولة للاعتقاد بأن هذه القوة استُخدمت بشكل تعسفي وغير متناسب، في انتهاك للحق في الحياة.

(46) <https://sanasyria.org/?p=2035048/> (باللغة العربية).

(47) A/HRC/54/58، الفقرة 31.

(48) بيان... - حزب البعث العربي الاشتراكي فرع السويداء شعبة المدينة | Facebook (باللغة العربية).

54- وواصلت الحكومة انتهاك الحق في حرية التعبير والتجمع، محتجزة تعسفاً أفراداً لمجرد تعبيرهم عن آرائهم⁽⁴⁹⁾. وفي أعقاب قرار رفع الإعانات الحكومية، أفيد بأن الحكومة احتجزت عشرات الأفراد لدعوتهم إلى تنظيم احتجاجات على شبكة الإنترنت، في مناطق تدعم الحكومة تقليدياً. واستُدعي نشطاء على الإنترنت وصحفيون واحتجزوا على أيدي الأجهزة الأمنية، وفي بعض الحالات بمعزل عن العالم الخارجي. واعتُقل صحفي يعمل في وسيلة إعلامية موالية للحكومة ويقيم في محافظة اللاذقية لعدة أيام بعد أن انتقد على الإنترنت ارتفاع أسعار الوقود والفساد المستشري. وألقي القبض على مستخدمين آخرين لوسائل التواصل الاجتماعي من المنطقة الساحلية بعد انتقادهم الحكومة علناً أو التواصل مع نشطاء المعارضة في الخارج. واعتُقل فرع المخابرات العسكرية رجالاً من محافظة حماة بعد أن وضع منشوراً على وسائل التواصل الاجتماعي دعا فيه إلى الاحتجاج على سياسات الدولة.

55- وبالنظر إلى سمات المحتجزين، أثارت هذه الاعتقالات في الغالب غضباً عاماً على الإنترنت وأظهرت تسامح الحكومة المحدود مع الأصوات الناقدة في المناطق التي تسيطر عليها. وفي حين لم يُفرج بعد عن بعض المعتقلين، أزيلت في جميع الحالات منشورات موثقة على وسائل التواصل الاجتماعي. تنتقد الحكومة.

هاء - الاحتجاز

56- استمر الاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة والوفيات في عهد الدولة، بما في ذلك في سجن صيدنايا العسكري⁽⁵⁰⁾. وواصلت السلطات عرقلة جهود العائلات للتحقق من مصير أقاربها المحتجزين.

57- وفي بعض الحالات، أصدرت السلطات السورية إخطارات وفاة إدارية للمحتجزين دون تفاصيل عن ظروف الوفاة، واقترن ذلك بعجز العائلات عن استعادة الجثث لممارسة طقوس الجنازة.

58- وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغت عائلة مقاتل معارض سابق من درعا، محتجز منذ عام 2018، من خلال السجل المدني بأن قريبها قد توفي قبل أكثر من عامين. وزارت العائلة المحتجز آخر مرة في عام 2021 لكنها لم تتمكن منذ ذلك الحين من الحصول على معلومات عن مكان وجوده.

59- ووصفت عائلات كيف أجبرها انعدام سبل رسمية على استخدام "وسطاء" مكلفين ذوي صلة بالحكومة يطلبون مبالغ كبيرة من المال مقابل معلومات غير رسمية عن مكان أقاربهم المحتجزين، أو الحق في الزيارة. وفي بعض الحالات، تمكنت الأسر في البداية من مقابلة أقاربها المحتجزين بعد دفع رشوة، ولكنها تركزت فيما بعد دون أي اتصال، أو معلومات من الدولة.

60- ورفضت إدارة سجن صيدنايا العسكري طلب زيارة قدمته عائلة رجل من درعا محتجز منذ عام 2020، بعد أن أخبرهم وسيط أن قريبهم توفي في الاحتجاز. وطلبت الأسرة في وقت لاحق من السلطات السورية مستخرجاً من السجل المدني أظهر أن الرجل مسجل على قيد الحياة.

61- واستمر ورود أنباء عن التعذيب وسوء المعاملة من بينها تعرض رجل عاد إلى الجمهورية العربية السورية في إطار عملية "مصالحة" ترعاها الحكومة⁽⁵¹⁾. وأفادت عائلته آخر مرة في أواخر عام 2023 عن أن الرجل كان على قيد الحياة ولكنه كان شديد النحول في سجن صيدنايا العسكري. وفي وقت لاحق، أبلغ وسيط أسرته بأنه توفي؛ بيد أن الأسرة لم تتمكن من الحصول على أي تأكيد رسمي لوفاته أو مكان وجوده الحالي.

(49) A/HRC/54/58، الفقرتان 34 و43.

(50) A/HRC/54/58، الفقرتان 32 و33.

(51) انظر ورقة غرفة الاجتماعات التي أعدها اللجنة بعنوان "النهاية تلوح في الأفق: التعذيب وسوء المعاملة في الجمهورية العربية السورية 2020-2023". يمكن الاطلاع عليها في الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/iici-syria/documentation>.

62- وعلى نحو متزايد، يبدو أن بعض الاعتقالات التي تقوم بها حكومة الجمهورية العربية السورية دافعها مكاسب مالية بحتة⁽⁵²⁾. فعلى سبيل المثال، اعتُقل مدني من حماة، كان يعمل في الخارج منذ أكثر من 15 عاماً، بعد فترة وجيزة من عودته في منتصف عام 2023 في زيارة عائلية، وأُتهم بتقديم الدعم للجماعات المسلحة وإثارة النعرات الطائفية. ودفعت الأسرة عشرات الآلاف من الدولارات للوسطاء، فأُطلق سراح الرجل في نهاية المطاف دون أي محاكمة.

63- ولدى اللجنة أسباب معقولة للاعتقاد بأن الحكومة واصلت ممارسة الاحتجاز التعسفي، بما في ذلك الاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة، مما يؤكد استمرار أنماط الجرائم ضد الإنسانية. وإذا توفي شخص يُعرف أنه محتجز لدى الدولة، يقع العبء في المقام الأول على الدولة لإثبات أن الوفاة لم تنجم عن أفعال أو إغفالات تعزى إليها. وبعدم التحقيق في هذه الوفيات، تكون الحكومة قد انتهكت الحق في الحياة⁽⁵³⁾. وعلاوة على ذلك، يرقى الحجب المطول والمتعمد للمعلومات عن مصير أحياء الأسر إلى انتهاكات لحظر إساءة معاملة أسر المختفين، فضلاً عن الضمانات الإجرائية المتعلقة بالحق في الحياة⁽⁵⁴⁾.

64- وفي 3 أيلول/سبتمبر، أصدر الرئيس الأسد المرسوم التشريعي رقم 32 الذي يأمر بإحالة جميع القضايا المحالة إلى المحاكم الميدانية العسكرية إلى القضاء العسكري⁽⁵⁵⁾. وقد أثبتت اللجنة منذ أمد بعيد انعدام ضمانات المحاكمة العادلة أمام المحاكم الميدانية انعداماً تاماً⁽⁵⁶⁾، فالإجراءات تتسم بالتعسف والسرية وتجاهل الحق في الدفاع والاعتماد على الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب. وكثيراً ما اختفى قسراً أشخاص حوكموا أمام محاكم ميدانية.

65- وفي إحدى الحالات الموثقة في الأونة الأخيرة، اعتقل فرع المخابرات العسكرية صبياً يبلغ من العمر 17 عاماً بعد أن شارك في احتجاجات في دمشق. واحتُجز بمعزل عن العالم الخارجي وعُذّب في عدة مرافق، بما في ذلك لانتزاع اعترافات منه. وبعد حوالي عامين، اقتيد إلى غرفة في مكان مجهول حيث سأله رجال يرتدون زيّاً عسكرياً إن كان قد شارك في هجمات ضد الجيش العربي السوري أو قوات الأمن الحكومية، وهو ما نفاه، قبل أن يُجبر على وضع بصماته على وثائق لم يسمح له بقراءتها. وبعد أشهر، أخبره حارس في سجن صيدنايا العسكري أنه حكم عليه بالإعدام من قبل محكمة عسكرية ميدانية. وأبلغ اللجنة أنه لم يدرك إلا في تلك اللحظة أن الرجال الذين كانوا موجودين في الغرفة كانوا يعملون كمحكمة. وأمرت المحكمة بمصادرة أصوله، ودفع أقاربه رشاوى كبيرة لإطلاق سراحه في عام 2019 بعد أكثر من ست سنوات من الاحتجاز التعسفي.

66- والتمست اللجنة معلومات بشأن تنفيذ المرسوم التشريعي رقم 32 (إلى جانب المرسوم التشريعي رقم 36 الصادر في 16 تشرين الثاني/نوفمبر، الذي ينص مرة أخرى على عفو جزئي)، ولكنها لم تتلق هذه المعلومات⁽⁵⁷⁾. ويفتقر مصير عليهم المحاكم الميدانية العسكرية وكيفية إبلاغ المحتجزين وعائلاتهم بتأثير الإصلاح على أوضاعهم الفردية وسبل الحفاظ على محفوظات المحاكم إلى الوضوح⁽⁵⁸⁾.

(52) A/HRC/51/45، الفقرة 26 وA/HRC/52/69، الفقرة 54.

(53) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018)، الفقرة 29.

(54) المرجع نفسه، الفقرة 58؛ وA/HRC/46/55، الفقرة 85.

(55) <https://sana.sy/en/?p=316110>.

(56) ورقة غرفة اجتماعات اللجنة المعنية ببعيداً عن الأنظار، بعيداً عن الذهن: الوفيات أثناء الاحتجاز في الجمهورية العربية السورية، الفقرة 35. يمكن الاطلاع عليها في الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/iici-syria/documentation>.

(57) <https://sana.sy/?p=2001954> (باللغة العربية). ويستثني العفو الأنشطة الإرهابية غير المحددة جيداً. وللاطلاع على الأسئلة المطروحة، انظر المرفق السادس لهذه الوثيقة.

(58) بالنظر إلى أمر محكمة العدل الدولية المؤرخ 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الفقرتان 80 و83(2) يمكن الاطلاع عليه في الرابط التالي: <https://icj-cij.org/node/203283>.

رابعاً - انتهاكات هيئة تحرير الشام في الشمال الغربي

ألف - سير الأعمال العدائية

67- استمر القصف المتبادل بين هيئة تحرير الشام وحلفائها والجيش العربي السوري. وردت تقارير قليلة عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة نتيجة لهجمات هيئة تحرير الشام، ربما بسبب نزوح المدنيين على نطاق واسع من المناطق السكنية على طول خط المواجهة⁽⁵⁹⁾. ومع ذلك، ففي 9 كانون الأول/ديسمبر، أفادت التقارير أن قذائف هيئة تحرير الشام التي أطلقت على بلدي نبل والزهره في منطقة ريفية تقع في شمال غرب محافظة حلب قتلت امرأتين وطفلاً وجرحت ما لا يقل عن 20 مدنياً آخرين⁽⁶⁰⁾. وهذا الحادث قيد التحقيق.

باء - الحرمان غير القانوني من الحرية والتعذيب وسوء المعاملة

68- لدى اللجنة أسباب معقولة للاعتقاد بأن أفراد هيئة تحرير الشام ظلوا يرتكبون أعمالاً قد ترقى إلى جرائم الحرب المتمثلة في التعذيب والمعاملة القاسية والحرمان غير القانوني من الحرية، بما في ذلك بطريقة ترقى إلى الاختفاء القسري. وفي إحدى الحالات، اعتقل فرع الأمن الجنائي التابع لهيئة تحرير الشام في شابا واحتجزه في مرافق مختلفة. ولم يُكشف عن سبب احتجازه للأسرة ورفضت السلطات المحلية إبلاغها بموقعه ومكان وجوده. وفي حالة أخرى، احتُجز رجل لأكثر من 100 يوم في أربعة مراكز احتجاز. ولم تتمكن عائلته من معرفة مكان احتجازه. وهُدّد الرجل بالإعدام وذكر ما يلي: "قيدوا يدي خلف ظهري وفعلوا الشيء نفسه بساقي، مستخدمين إطار سيارة بين ساقي، وضربوني على قدمي". ووصف كيف توفي محتجز آخر أثناء الاحتجاز بعد تعرضه للضرب ولانعدام رعاية طبية، وهو وصف يتسق مع ما ذكره آخرون جرت مقابلتهم عن كيفية ضرب المحتجزين بخراطيم المياه أثناء الاستجواب لانتزاع اعترافات منهم.

69- وتلقت اللجنة تقارير موثوقة تشير إلى أن هيئة تحرير الشام استمرت في تنفيذ عمليات إعدام بناء على محاكمات موجزة وبسريرة، بما في ذلك بتهمة الزنا والقتل واتهامات أخرى - وفي آب/أغسطس، ورد أن رجلاً أعدم رمياً بالرصاص بتهمة السحر. ولا يزال تأكيد عمليات الإعدام هذه أمراً صعباً نظراً للخوف الواسع النطاق من الانتقام.

جيم - القيود المفروضة على المجتمع المدني، بما في ذلك المدافعات عن حقوق الإنسان

70- في مناطق هيئة تحرير الشام، يتمكن العديد من منظمات المجتمع المدني من العمل وتقديم الخدمات الأساسية، بيد أن نشاط المجتمع المدني الذين يعملون على قضايا مثل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يواجهون قيوداً كبيرة على عملهم. وفي إحدى الحالات، أغلقت السلطات شبكة من منظمات المجتمع المدني بذريعة أنها تعارض هيئة تحرير الشام.

71- وتعمل المدافعات عن حقوق الإنسان والمنظمات التي تقودها النساء في بيئة معادية تتسم بالقيود المفروضة على مشاركة النساء والفتيات في الحياة العامة. وعلقت عدة منظمات تعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة أنشطتها بسبب التهديدات أو رفض الحصول على التصاريح التي تتطلبها

(59) A/HRC/54/58، الفقرة 47.

(60) https://t.me/albraq_mediaa/3169 (باللغة العربية).

سلطات الأمر الواقع للقيام بالأنشطة، أو تأخير الحصول عليها. وتعرض أفراد نشطاء للمضايقة والاستجواب من قبل أمن هيئة تحرير الشام وطُلب منهم التوقيع على "تعهد" يلتزمون فيه بتجنب العمل على مواضيع محددة، من بينها حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة والصحة الإنجابية وتمكين المرأة، وهُدِّدوا بالاعتقال إذا لم يمتثلوا لذلك.

72- واستهدف خطاب الكراهية عبر الإنترنت والتشهير العلني بنشطاء حقوق المرأة من قبل أفراد خواص ما لا يقل عن 10 منظمات نسائية في إدلب وشمال حلب. وعلى منصات التواصل الاجتماعي، تعرضت الناشطات للتهديد بالعنف واتُهمن بترويج قيم تتعارض مع الشريعة. وبين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر، خطب أئمة في عدة مساجد خطباً معادية لمنظمات تقودها نساء، متهمين الناشطات بأنهن "أدوات للغرب" ومعاديات للإسلام و"كافرات" وبتدمير المجتمع. وخوفاً من العنف، اضطرت منظمات عديدة إلى تعليق أنشطتها.

73- وفي إحدى الحالات الرمزية، تعرضت مدافعة عن حقوق الإنسان لتهديدات بالقتل وتلقى أفراد أسرتها تهديدات بالعنف. وأدعت "حكومة الإنقاذ" التابعة لهيئة تحرير الشام أنها غير قادرة على ضمان سلامتها وسلامة زملائها، مشيرة إلى أن "الحل" الوحيد هو أن توقف منظماتها جميع أنشطتها. وخوفاً من العنف، أغلقت المراكز النسائية التابعة للمنظمة أبوابها في إدلب لعدة أشهر. وتعرض مركز نسائي آخر وموظفوه للتهديد عبر الإنترنت وتضررت ممتلكات مكتبه ثلاث مرات.

74- وليس لدى اللجنة معلومات عن الإجراءات التي اتخذتها هيئة تحرير الشام لمعالجة خطاب الأئمة العنيف ضد الناشطات والتهديدات بالقتل والمضايقات عبر الإنترنت التي تتعرض لها الناشطات. وتوصي اللجنة بأن تعلن هيئة تحرير الشام علناً التزامها بحماية النساء من هذه التهديدات والسماح للدفاعات عن حقوق الإنسان بالعمل دون عوائق أو قيود لا داعي لها.

خامساً - الانتهاكات في شمال حلب وتل أبيض ورأس العين

ألف - سير الأعمال العدائية

75- استمر القصف المتبادل على طول الخطوط الأمامية بين قوات سوريا الديمقراطية والجيش الوطني السوري، ولا سيما حول منطقة عملية نبع السلام (انظر المرفق الثاني)، مما أسفر في بعض الأحيان عن سقوط ضحايا مدنيين.

76- وفي 9 آب/أغسطس، سقطت قذيفة مدفعية واحدة على الأقل في مخيم كويت الرحمة الواقع بالقرب من عفرين. ويأوي هذا المخيم قرابة 1 500 نازح داخلي وقد استُهدف مراراً وتكراراً منذ عام 2022⁽⁶¹⁾. وقُتل رجل وفتاة وجُرحت امرأتان وطفلان. ومن المرجح أن تكون القذيفة قد أطلقت من منطقة تل رفعت، حيث أفادت التقارير بوجود جماعات مسلحة يقودها الأكراد وقوات موالية للحكومة⁽⁶²⁾. وتسبب الهجوم في النزوح وأثار دعوات من السكان لنقلهم إلى مكان أكثر أماناً. وفي ظل انعدام أي إشارة إلى وجود أهداف عسكرية، توجد أسباب معقولة للاعتقاد بأن الهجوم على مخيم كويت الرحمة استهدف السكان المدنيين مباشرة وأنه قد يرقى إلى جريمة حرب.

(61) A/HRC/52/69، الفقرة 83.

(62) المرجع نفسه، الفقرة 85.

باء - الحرمان غير القانوني من الحرية والتعذيب وسوء المعاملة والعنف الجنسي والجنساني والنهب

77- استجابة للشواغل التي أُثيرت مع الجيش الوطني السوري، أبلغت اللجنة بأن الجيش الوطني السوري يحقق في الانتهاكات والتجاوزات المدعاة ويحاسب المسؤولين عنها. ومع ذلك، وتقت اللجنة عدة حالات احتجاز على أيدي الشرطة العسكرية التابعة للجيش الوطني السوري وفصائل مسلحة تابعة له. واستتدت عدة اعتقالات، شملت رجالاً ونساءً عرباً وأكراداً، ظاهرياً إلى "الإرهاب"، والانتماء إلى حزب العمال الكردستاني والتعاون المدعى مع كيانات أجنبية.

78- واستخدمت بعض الفصائل الاعتقال لابتزاز الأموال من العائلات، فاحتُجز المعتقلون لفترات طويلة دون مثولهم أمام قاض، ثم أُطلق سراحهم دون تهمة بعد أن دفعت العائلات آلاف الدولارات مقابل إطلاق سراحهم. وكثيراً ما يُحتجز العائدون إلى المناطق التي يسيطر عليها الجيش الوطني السوري للتحقيق معهم، حيث تفرض فصائل الجيش الوطني السوري، ولا سيما لواء سليمان شاه واللواء 211، غرامات صارمة على العائدين⁽⁶³⁾. ووفقاً لأحد الشهود، أصبحت هذه الممارسة تعرف بالعامية باسم "تأشيرة دخول" إلى المنطقة التي يسيطر عليها لواء سليمان شاه. واحتُجز رجل كان مسافراً من منطقة تسيطر عليها الحكومة لعدة أشهر قبل أن يتمكن من الاتصال بمحام، وأُطلق سراحه عندما دفعت عائلته 1 000 دولار. وأمضى رجل آخر، اعتُقل أثناء محاولته العودة إلى عفرين، عدة أسابيع رهن الاحتجاز دون اتصال بأسرته. وأُطلق سراحه بعد أن دفعت عائلته أكثر من 5 000 دولار. وظلَّ رجل ثالث عاد من منطقة تسيطر عليها الحكومة رهن الاحتجاز، ولم يتم إبلاغ أسرته بمكانه أو بتوجيه أية تهمة له، رغم أنه دفع آلاف الدولارات لوسيط على صلة بالشرطة العسكرية. وفي حالتين أخريين، احتُجز محتجزون في الحبس الانفرادي لمدة شهرين قبل أن يتمكنوا من الاتصال بأفراد أسرهم أو بمحام.

79- واستمر توثيق تعذيب المعتقلين وإساءة معاملتهم في العديد من مراكز الاحتجاز التابعة للجيش الوطني السوري في عفرين وإعزاز ومعراتا وراجو وحوار كلس. وشملت أساليب الاستجواب الضرب المبرح، بما في ذلك الضرب بالكابلات ومحاكاة الغرق وتهديد أفراد الأسرة وأعمال الإذلال. وفي حوار كلس، استجوب ضابط تركي رجلاً وتعرض للإيذاء الجسدي من قبل مسؤول سوري في السجن. وسلط معتقلون سابقون الضوء باستمرار على الظروف السيئة السائدة في العديد من مرافق الاحتجاز، بما في ذلك محدودية الطعام وسوء النظافة الصحية وقلة ضوء الشمس وأفادوا أنهم احتُجزوا في الحبس الانفرادي. وفي بعض الحالات، طُلب من المحتجزين دفع ثمن طعامهم وأدويتهم.

80- وتوفي رجل يبلغ من العمر 38 عاماً أثناء الاحتجاز لدى الشرطة العسكرية في عفرين في آب/أغسطس بعد ادعاءات بالتعذيب. ونفى الجيش الوطني السوري علناً ارتكاب أي مخالفات وذكر أن الرجل توفي لأسباب طبيعية وأن التحقيق لا يزال جارياً.

81- وأبلغ الجيش الوطني السوري اللجنة بأنه يحقق مع أفراد فيه بشأن حوادث اغتصاب وعنف جنسي يُدعى ارتكابها. ومع ذلك، تتواصل حالات معزولة من العنف الجنسي والعنف الجنساني يرتكبها أفراد من الجيش الوطني السوري، بما في ذلك التهديدات بالعنف الجنسي ضد المحتجزات.

82- وتعرض صحفيان للضرب بعصي خشبية وبأعقاب البنادق، واحتُجزا لفترة وجيزة في 18 كانون الأول/ديسمبر، عندما تصاعدت التوترات مع أفراد الأمن في احتجاج لنقابة المحامين السوريين الأحرار ضد التدخل المدعى في عمل المحامين والنظام القضائي أمام مبنى المحكمة في الراعي.

(63) يقال إنه ينتمي إلى فرقة السلطان مراد.

83- وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر، أصدر الجيش الوطني السوري تعليمات ترحيبية إلى جميع وحداته يأمرها فيها بالكف عن منع قطف الزيتون أو جمع أي جزء أو ضريبة من الحصاد. وعلى الرغم من ذلك، استمرت هذه الممارسة من قبل بعض فصائل الجيش الوطني السوري، ولا سيما لواء سليمان شاه وفرقة حمزة وفرقة السلطان مراد، التي تستفيد مالياً ويبدو أنها تتصرف دون عقاب، خارج سيطرة السلطات المحلية.

84- ودأبت بعض فصائل الجيش الوطني السوري على مصادرة جزء من محصول المزارعين من الزيتون، حارمة الكثيرين منهم من مصدر دخلهم الرئيسي. وفي المناطق التي يسيطر عليها لواء سليمان شاه، قيل إن المدفوعات مقابل المحاصيل والاستيلاء عليها زادت زيادة كبيرة، فتجاوزت في بعض الحالات قيمة المحاصيل. وفي كانون الأول/ديسمبر، وثقت اللجنة حالتين اعتقل فيهما اللواء رجلين كرديين واحتجزهما لعدم دفع أكثر من 10 000 دولار من "الضرائب" - أحدهم مقابل قطعة أرض كان يعتني بها والآخر مقابل أرباح زيت الزيتون، على الرغم من أنهما ساهما بالفعل في "ضرائب" الزيتون في وقت سابق من الموسم. وأطلق سراح الرجلين لجمع هذه الأموال. وورد أن أحد المحتجزين تعرض للضرب أثناء الاحتجاز. ورفض رجل كردي آخر، من عفرين، دفع حصة من محصوله من الزيتون لفرقة السلطان مراد. وبعد ذلك بوقت قصير، وجد أن العشرات من أشجار الزيتون الناضجة قد قُطعت وسُرقت. وعلى الرغم من الشكاوى التي قدمها إلى الفرقة، لم يُتخذ أي إجراء. واستمرت بعض الفصائل في رفض قبول التوكيلات التي يصدرها أقارب ملاك الأراضي وتأذن لهم بالحصاد نيابة عن أفراد أسرهم الغائبين.

85- واستولت الفصائل المسلحة على الأراضي التي يملكها ملاك غائبون وسيطرت عليها. ووصف أحد الشهود عودته إلى عفرين ليجد أن أرضه الزراعية قد استولت عليها فرقة حمزة وقامت بتأجيرها. وطالبت عدة فصائل مسلحة بدفع مبالغ نقدية عند عودة الناس حتى يتمكنوا من استعادة مساكنهم. وقيل لامرأة كردية عائدة إلى عفرين إن زوجها ينبغي أن يسترد منزلها بنفسه. وعندما وصل الزوج، وجد المنزل محتلاً من قبل قريب لأحد أفراد الجيش الوطني السوري. وعلى الرغم من إظهاره دليلاً على ملكيته القانونية له، فإنه لا يزال ممنوعاً من العودة إلى منزله. وعلى نحو ما ورد سابقاً، يخشى العديد من أصحاب المنازل في منطقة عفرين من انتقام فصائل الجيش الوطني السوري إذا اتصلوا بالسلطات للشكاوى من مصادرة منازلهم أو احتلالها من قبل الجهات المسلحة أو النازحين داخلياً، ولا توجد ثقة كبيرة في نظام العدالة.

86- وفي آب/أغسطس، "فرض لواء سليمان شاه" ضرائب على المساعدات النقدية الإنسانية باستدعاء جميع العائلات التي تلقت مساعدات مالية من منظمة إنسانية ومطالبتها بتسليم نصف راتبها الشهري البالغ 100 دولار شهرياً، فألغت المنظمة الإنسانية المشروع في وقت لاحق.

87- وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، هدد أفراد من لواء سليمان شاه بإجلاء الأسر النازحة داخلياً قسراً من المنازل المشيدة حديثاً التي بنتها منظمة غير حكومية في قرية معبطل، لأنهم أرادوا جعلها منازل لأفراد اللواء، حسبما ورد. وأطلقوا النار على النازحين داخلياً، وأصابوا ثلاثة رجال في أرجلهم. وضربوا رجلاً كبير السن وأهانوه وهددوه بالقتل ونقلوه في سيارتهم قبل إطلاق النار عليه في ساقيه وتركه ينزف في الشارع. وقام أفراد من اللواء بتخريب المنازل وتدمير السيارات وشبكات الألواح الشمسية وخزانات المياه وسرقة ممتلكات السكان. وفي أعقاب احتجاج في وسائل الإعلام المحلية، ورد أن اللواء تعهد بمحاسبة المسؤولين عن ذلك.

88- وأبلغت اللجنة بالتزام الجيش الوطني السوري بمساءلة قواته عن هذه الانتهاكات للقانون الدولي، وفقاً للمعايير الدولية، وتتطلع اللجنة إلى تلقي مزيد من التفاصيل. وفي الوقت نفسه، هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن فصائل لواء سليمان شاه وفرقة حمزة وفرقة السلطان مراد التابعة للجيش الوطني السوري واصلت (64) احتجاز أفراد بشكل غير قانوني وارتكاب أعمال قد ترقى إلى جرائم الحرب المتمثلة في التعذيب والمعاملة القاسية والنهب.

(64) A/HRC/48/70، الفقرة 84؛ A/HRC/49/77، الفقرات 84 و88 و89 و92؛ وA/HRC/46/55، الفقرة 79.

89- وفي المناطق الخاضعة للسيطرة التركية الفعلية، تتحمل تركيا مسؤولية ضمان النظام العام والسلامة العامة وتوفير حماية خاصة للنساء والأطفال. وتظل تركيا ملزمة بالتزاماتها حيال جميع الأفراد الموجودين في هذه الأراضي، بما في ذلك ما يتعلق بالانتهاكات التي يرتكبها أعضاء الجيش الوطني السوري. وعندما تفشل القوات التركية في التدخل لوقف هذه الانتهاكات حين تكون على علم بها، فإنها تخاطر بانتهاك التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وفيما يتعلق بحضور مسؤول تركي أثناء استجواب محتجز استجواباً ينطوي على التعذيب أو سوء المعاملة (الفقرة 79)، يظل المسؤولون الأتراك⁽⁶⁵⁾ ملزمين بمنع التعذيب وسوء المعاملة عند وجودهم. ويجب على تركيا التحقيق في أي من هذه التقارير ومحاسبة المتورطين.

سادساً - الانتهاكات في الشمال الشرقي

ألف - سير الأعمال العدائية

الأعمال العدائية بين قوات سوريا الديمقراطية وقوات العشائر في شرق دير الزور

90- في أواخر آب/أغسطس، اندلعت اشتباكات بين قوات سوريا الديمقراطية وتحالف من مقاتلي القبائل في محافظة دير الزور التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، وامتدت بعد ذلك إلى أجزاء أخرى من شمال شرق الجمهورية العربية السورية، في أعقاب دعوات "التعبئة العامة" ضد وجود قوات سوريا الديمقراطية التي أطلقها زعماء القبائل. وأصبحت القوات القبلية، التي كانت في البداية ائتلافاً غير رسمي من الأفراد، أكثر تنظيماً، وأعلنت عن قيادة موحدة في أيلول/سبتمبر.

91- ويبدو أن الاضطرابات مردها إلى مظالم طال أمدها ضد الإدارة الذاتية، من بينها الافتقار إلى الخدمات والأمن والقيود المفروضة على حرية التنقل والتجنيد القسري وقصور المناهج الدراسية وادعاءات الفساد. ومن الأسباب الأخرى اقدام قوات سوريا الديمقراطية، في 27 آب/أغسطس، على احتجاز أحد كبار قادة قوات سوريا الديمقراطية ورئيس مجلس دير الزور العسكري، إلى جانب العديد من شركائه، لتورطه المدعى في أنشطة إجرامية⁽⁶⁶⁾. وورد أن العديد من أفراد أسرته وُضعوا قيد الإقامة الجبرية.

92- وبدأت قوات سوريا الديمقراطية عمليات عسكرية في القرى التي توجد فيها قبائل مؤيدة للانتفاضة المناهضة للقوات. وشملت هذه العمليات القصف والغارات وحظر التجول والاحتجاز ونشر القناصة اعتباراً من 28 آب/أغسطس. وفي قرى سهيل وأبو حمام والحوائج والجردية، استُخدمت المدارس أثناء العمليات، مما أدى إلى تقييد التعليم لآلاف التلاميذ. ورد مقاتلو القبائل بهجمات كر وفر على مواقع قوات سوريا الديمقراطية.

93- وفي ليلة 29 آب/أغسطس، على سبيل المثال، داهم مقاتلون عرب وأكراد تابعون لقوات سوريا الديمقراطية منازل في جميع أنحاء ضمان بحثاً عن منفذي هجوم على نقطة تفتيش قريبة تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية أُفيد أنه تسبب في وقوع إصابات. وقُتل مدنيان على الأقل، هما رجل وصبي يبلغ من العمر 11 عاماً، في منزليهما أثناء الغارات. وفي منتصف نهار اليوم التالي، أطلقت قوات سوريا الديمقراطية النار على عدة مدنيين عزل من مركبة عسكرية في قرية الجردية، حيث وقعت اشتباكات في الليلة السابقة، مما أسفر عن مقتل صبي ورجل وإصابة صبي واحد وثلاثة رجال على الأقل. وفي أعقاب هذا الحادث، أفادت الأنباء أن القيادة العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية عقدت اجتماعاً مع السكان المحليين لإبلاغهم باتخاذ إجراءات تأديبية ضد الجناة.

(65) A/HRC/46/55، الفقرة 94.

(66) <https://sdf-press.com/en/2023/08/statement-on-dismissal-of-ahmed-al-khubail-aka-abu-khawla/>

94- وتضررت الممتلكات ونُهبت خلال الأعمال العدائية بين قوات سوريا الديمقراطية ومقاتلي القبائل، لا سيما ممتلكات المدنيين الذين نزحوا مؤقتاً بسبب الأعمال العدائية. وفي الفترة ما بين 29 آب/أغسطس و7 أيلول/سبتمبر، اعتقلت قوات سوريا الديمقراطية أكثر من 100 رجل وصبي ينتمون إلى قبائل تعتبر معارضة لقوات سوريا الديمقراطية خلال مدهامات، وأتهم معظمهم بسرقة ممتلكات قوات سوريا الديمقراطية. وأُفرج عن زهاء 60 منهم بعد بضعة أيام.

95- وفي أعقاب هجمات شنّها مقاتلو القبائل على مواقع قوات سوريا الديمقراطية، قصفت قوات سوريا الديمقراطية مزرعة تقع في ضواحي قرية أبو حمام قصفاً أسفر عن مقتل رجل مسن وإصابة صبي يبلغ من العمر 10 سنوات ورجل آخر في 11 أيلول/سبتمبر، دون وجود أي هدف عسكري معروف في المنطقة المجاورة مباشرة للمزرعة. وخلال غارة شنتها قوات سوريا الديمقراطية في قرية العزبة، قُتل مدني أعزل رميةً بالرصاص أثناء خروجه من منزله في 14 تشرين الأول/أكتوبر.

96- وقصف مقاتلو القبائل المتمركزون في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة غرب نهر الفرات منطقة سكنية في قرية تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية بالقرب من ذيبان خلال تبادل لإطلاق النار في 5 تشرين الثاني/نوفمبر. وسقطت قذائف الهاون بالقرب من المنازل والمدارس، قُتلت امرأة وصبي يبلغ من العمر عامين وأصيبت امرأة أخرى.

97- وقد يشكل نهب الممتلكات (الفقرة 94)، إذا ارتكبه أحد أطراف النزاع، نهباً يرقى إلى جريمة حرب. وفيما يتعلق بأحداث 29 و30 آب/أغسطس و14 تشرين الأول/أكتوبر (الفقرتان 93 و95)، هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن قوات سوريا الديمقراطية انتهكت الحظر الذي يفرضه القانون الإنساني الدولي على القتل، وهو انتهاك قد يرقى إلى جرائم حرب. وتكرر اللجنة التأكيد على أنه يجب على أطراف النزاع التحقيق في الانتهاكات المدعى ارتكابها التي تورط فيها مقاتلون تحت قيادتها تحقيقاً سريعاً ونزيباً وشفافاً. وفيما يتعلق بالحادث الذي وقع في 11 أيلول/سبتمبر (الفقرة 95)، شنت قوات سوريا الديمقراطية هجوماً مباشراً على المدنيين، وهو فعل يشكل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي وقد يرقى إلى جريمة حرب. وفيما يتعلق بالحادث الذي وقع في 5 تشرين الثاني/نوفمبر (الفقرة 96)، فلو كانت القوات القبلية منظمة تنظيمياً كافياً يجعلها تُعد جماعة مسلحة ملزمة بالقانون الإنساني الدولي، فإن الهجوم الذي وقع في 5 تشرين الثاني/نوفمبر قد يرقى إلى هجوم عشوائي.

الأعمال العدائية بين القوات الموالية لتركيا وقوات سوريا الديمقراطية

98- رداً على هجوم أنقرة الذي حدث في 1 تشرين الأول/أكتوبر، شنت تركيا سلسلة من الهجمات الجوية في شمال شرق الجمهورية العربية السورية⁽⁶⁷⁾، مشيرة إلى أن البنية التحتية والبنية التحتية ومرافق الطاقة التابعة لحزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب شكلت أهدافاً لمشروع⁽⁶⁸⁾. وبين 5 و9 تشرين الأول/أكتوبر، هاجمت تركيا ما أسمته منشآت عسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، فضلاً عن البنية التحتية لإنتاج الكهرباء والبنزين، مشيرة إلى أنها دمرت 194 هدفاً وحيدت 162 إرهابياً⁽⁶⁹⁾.

(67) <https://specialenvoysyria.unmissions.org/statement-attributable-united-nations-special-envoy-syria-mr-geir-o-pedersen>

(68) www.aa.com.tr/tr/vg/video-galeri/bakan-fidan-irak-ve-suriye-de-pkk-yogye-ait-butun-altyapi-ustyapi-tesisleri-enerji-tesisleri-bundan-sonra-guvenlik-guclerimizin-topyekun-mesru-hedefidir/0 و www.msb.gov.tr/SlaytHaber/8cf0185812694f36bd12f670434cc434 (كلاهما باللغة التركية).

(69) <https://www.tccb.gov.tr/en/news/542/149770/-we-will-share-with-every-segment-of-our-nation-the-resource-that-will-emerge-as-turkiye-grows-richer#:~:text=President%20Erdo%C4%9Fan%20said%3A%20%E2%80%9CWe%20will%20continue%20to%20implement,emerge%20as%20T%>

بينما أبلغت الإدارة الذاتية عن أكثر من 200 موقع تم ضربها في جميع أنحاء الشمال الشرقي في هذه الفترة⁽⁷⁰⁾. ونُظمت أيضاً غارات في مناطق سكنية، من بينها مخيم للنازحين داخلياً، فانقطعت الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية للمقيمين.

99- وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، أدت الهجمات الجوية التركية على محطة السويدية لتوليد الكهرباء ومحطتي نقل الكهرباء في عامودا والقامشلي إلى انقطاع التيار الكهربائي، فتضررت مضخات المياه التي تعتمد على الكهرباء وحُرِمَ قرابة مليون شخص من الحصول على المياه لأسابيع. ولم تتمكن اللجنة من تحديد أي أهداف عسكرية قريبة. وحُرِمَت عشرات المرافق الصحية مؤقتاً من الكهرباء، ولا سيما في منطقتي القامشلي والمالكية. وانخفض إنتاج الوقود وغاز الطهي الذي يعتمد على محطة السويدية لتوليد الكهرباء انخفاضاً كبيراً في وقت كان فيه السكان، بمن فيهم النازحون داخلياً، يعتمدون بشكل متزايد على الوقود والغاز لمواجهة نقص الكهرباء. واستُعيدت الكهرباء جزئياً في الأسابيع التي أعقبت التصعيد، وإن كانت تدابير الإصلاح الطارئة قد تلحق المزيد من الأضرار بالمعدات في الأجل المتوسط.

100- وفي وقت لاحق، بين 23 و27 كانون الأول/ديسمبر، شنت القوات التركية مرة أخرى سلسلة من الهجمات الجوية على أهداف ادعت أنها منشآت تابعة لحزب العمال الكردستاني، في أعقاب أنباء عن مقتل عشرات الجنود الأتراك في شمال العراق⁽⁷¹⁾. ولا تزال هذه الهجمات قيد التحقيق، إلى جانب تجدد الغارات الجوية التي وقعت في منتصف كانون الثاني/يناير.

101- واستمر توثيق الغارات الجوية التركية الأخرى، بوسائل من بينها استخدام طائرات بدون طيار. وفي 23 آب/أغسطس، أصيبت صحفية تعمل في وسيلة إعلامية تعتبر مقربة من الإدارة الذاتية بجروح خطيرة وقتل سائقها الذكر، عندما ضربت طائرة يُعتقد أنها طائرة تركية بدون طيار سيارتهما بين القامشلي وعامودا، أثناء عودتهما من مقابلة مع مسؤولين في الإدارة الذاتية. وبالمثل، في 23 تشرين الثاني/نوفمبر ليلاً، قتلت غارة بطائرة بدون طيار عاملاً في المجال الإنساني وجرحت اثنين من أقاربه عندما أصابت سيارتهم بالقرب من عامودا، بعد أن حضروا تجمّعاً عائلياً. وفي 20 حزيران/يونيه، شنت طائرة بدون طيار غارتين متتاليتين، فأصابت مركبة متحركة بالقرب من القامشلي إصابة أسفرت عن مقتل اثنين من مسؤولي الإدارة الذاتية المدنيين وسائقهما، وإصابة مسؤول مدني آخر. وأعاقت غارة ثالثة بالقرب من السيارة محاولات مساعدة الضحايا.

102- وأدت هجمات 5 تشرين الأول/أكتوبر على البنية التحتية للكهرباء إلى اضطراب توفير الكهرباء لمحطات ضخ المياه، فحُرِمَ المدنيون من الحصول على المياه⁽⁷²⁾. وترقى هذه الأعمال إلى حد الهجمات على الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي، فضلاً عن الهجمات المباشرة على الأعيان المدنية، التي قد ترقى إلى جرائم حرب.

(70) <https://m-syria-d.com/%d8%a8%d9%8a%d8%a7%d9%86-%d8%a5%d9%84%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%b1%d8%a3%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%aa%d9%84%d8%a7%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b1%d9%83%d9%8a/> (بالغة العربية).

(71) https://twitter.com/tcsavunma/status/1739961607675924765?t=_GMAQvqJPAlyF9zSANedJA&s=19 (باللغة التركية).

(72) تعذر حصول المدنيين على المياه في حالات أخرى؛ انظر www.unocha.org/publications/report/syrian-arab-republic/statement-united-nations-resident-coordinator-and-humanitarian-coordinator-syria-ad-interim-mr-sudipto-mukerjee-militarization-ebreha-water-plant-deir-ez-zor-governorate-enar.

103- وتتاسب الهجمات المشتبه بها بطائرات بدون طيار التي وقعت في 20 حزيران/يونيه و23 آب/أغسطس و23 تشرين الثاني/نوفمبر مع نمط هجمات الطائرات بدون طيار التي تشنها القوات التركية. ولم تُقدم أي معلومات تشير إلى أن أيًا من الضحايا قد شارك في الأعمال العدائية. ومن ثم، هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن هذه الحوادث تشكل هجمات مباشرة على المدنيين قد ترقى إلى جرائم حرب.

باء - الحرمان غير القانوني من الحرية

104- لا يزال قرابة 46 600 شخصاً⁽⁷³⁾، من بينهم زهاء 28 800 طفلاً و14 700 امرأة، محتجزين في مخيمي الهول والروج من قبل قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية، بالإضافة إلى ما يقدر بنحو 9000 رجل محتجزين في مرافق احتجاز أخرى⁽⁷⁴⁾، من بينهم قرابة 2 000 أجنبي غير عراقي⁽⁷⁵⁾ وعدة مئات كانوا قُصراً عند اعتقالهم لأول مرة⁽⁷⁶⁾. وواصلت الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية فرض قيود على حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحفيين.

الوضع في مخيمي الهول والروج

105- ظلت الظروف المعيشية في المخيمين مروعة واتسمت بعدم كفاية الأغذية ومياه الشرب ومنتجات النظافة الصحية والخدمات الطبية. وأفادت بعض النساء باضطرارهن إلى الاعتماد على الأموال التي ترسلها أسرهن لشراء ما يكفي من الغذاء والدواء. واستمر الانتقال إلى الخدمات التعليمية الكافية. وورد أن نقل بعض الصبية المراهقين من المخيمات إلى مرافق احتجاز أخرى استمر، بما في ذلك في الحالة الموثقة لصبي يبلغ من العمر 13 عاماً نُقل من مخيم الهول إلى مرفق احتجاز مجهول حيث الاتصال بوالدته محدود.

106- وفي حين لم يُبلغ في هذه الفترة عن جرائم قتل متكررة حدثت في السنوات السابقة، ظلّ الأمن في المخيمين متقلّباً. ويعيش سكان المخيمات في خوف من التهديدات التي يشكلها أفراد يقيمون فيها موالون لداعش، وسط مداهمات أمنية متكررة من قبل حراس المخيم. وفي مخيم الروج، تعرضت امرأة للضرب على أيدي مقيّمات لإزالتها غطاء رأسها. ورغم أن إدارة المخيم قامت بنقلها إلى مكان آخر، فإنها ظلت تتلقى التهديدات والإهانات. وورد أن النساء المتهمات بخرق قواعد المخيم نُقلن مؤقتاً إلى مركز احتجاز خارجي تديره قوات سوريا الديمقراطية.

107- وأُعيد أكثر من 600 أجنبي من المقيمين في المخيم من غير العراقيين، ينتمون إلى 17 بلداً مختلفاً، إلى موطنهم في عام 2023 (انظر الملحق الخامس). وأبلغ نساء وأطفال من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن قلقهم من عدم بذل جهود لإعادتهم إلى وطنهم من جانب دول من بينها مصر والمغرب وتونس ودول أخرى ومن مخاطر انعدام الجنسية التي يتعرض لها الأطفال المولودون في الجمهورية العربية السورية لنساء من بلدان لا تنتقل فيها الجنسية إلى الأم، ولا سيما لبنان، في الحالات التي لا توجد فيها صلة قانونية بالأب⁽⁷⁷⁾.

(73) <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/humanitarian-update-syrian-arab-republic-issue-18-november-2023>، الصفحتان 4 و5.

(74) https://media.defense.gov/2023/Nov/27/2003347442/-1/-1/OIR_Q4_SEP2023_FINAL_508.PDF

(75) https://oig.usaid.gov/sites/default/files/2023-08/OIR_Q3_JUN2023_Revise.pdf

(76) www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/terrorism/sr/Position-Paper-on-prosecutions.pdf

(77) www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/coisyrria/policypapersieges29aywar/2023-06-12-Gendered-impact-women-girls-%20Syria.pdf

108- ولا يزال قرابة 17 000 مواطن من الجمهورية العربية السورية محتجزين في مخيم الهول وأطلق سراح نحو 800 منهم في عام 2023. وأوضحت عمليتا نقل رئيسيتان إلى منبج والرققة في أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ضمنا نحو 570 شخصاً التحديت التي يواجهها سكان المخيم السوريون قبل إطلاق سراحهم وبعده. ويتحتم على سكان المخيم الراغبين في الخروج منه القيام بعملية مطولة ومبهما، تستلزم تقديم ضامن نكر يكون قد تم التحقق منه، وغالباً ما يكون مرتبطاً بالقبائل، لمدير المخيم. ويبدو أن السوريين القادمين من مناطق لا تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية مستبعدون من هذه العملية بسبب اندعام اتفاق مع الحكومة وسلطات الأمر الواقع ذات الصلة.

109- وأفاد عائدون إلى ديارهم في الشمال الشرقي بأنهم كثيراً ما يواجهون الوصم الاجتماعي وما يقترن به من قيود على الحصول على السكن أو العمل. وثبت أن الحصول على الوثائق المدنية التي غالباً ما تكون مطلوبة للحصول على المساعدات والخدمات الإنسانية عملية محفوفة بالصعاب، لا سيما بالنسبة لأطفال الآباء الأجانب، الذين يتسم تسجيلهم بالتعقيد ويرتبط بالوصم⁽⁷⁸⁾. وكثيراً ما يُستبعد الأطفال من النظام التعليمي نتيجة للوصم الاجتماعي أو الافتقار إلى الوثائق. بل إن هذه التحديت دفعت بعض العائلات إلى العودة الطوعية إلى المخيمات، معرضين أنفسهم لخطر متجدد من التعرض للتطرف.

110- وبعد مرور ما يقرب من خمس سنوات على معركة باغوز، لا يزال زهاء 46 600 شخص في مخيمي الهول والروج محرومين بشكل غير قانوني من الحرية وغير قادرين على الطعن في أسباب احتجازهم، في ظروف ترقى إلى المعاملة القاسية أو اللاإنسانية. وهناك أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن شكل المعاناة البدنية والعقلية التي لحقت بهم ومدة هذه المعاناة وشدها قد ترقى إلى جريمة حرب تتمثل في ارتكاب اعتداءات على الكرامة الشخصية، ولا سيما المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة، فيما يتعلق بكل فرد محتجز. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ممارسة قوات سوريا الديمقراطية المتمثلة في فصل الصبية الذين تزيد أعمارهم عن 12 عاماً عن عائلاتهم دون السماح بالاتصال أو الزيارات العائلية المنتظمة تثير مخاوف من انتهاك محتمل للقانون الإنساني الدولي بشأن احترام الحياة الأسرية.

احتجاز رجال وصبية مرهقين لانتمائهم المدعى إلى داعش وصحفيين

111- استمر احتجاز ما يقدر بنحو 9 000 من الرجال الأجانب والفتيان المرهقين لدى قوات سوريا الديمقراطية دون إمكانية الطعن في قانونية احتجازهم، ومعظمه يتم بمعزل عن العالم الخارجي. وظلّت ظروف الاحتجاز تثير القلق، إذ وصفت المصادر المعتقلين بأنهم مرضى ويعانون من سوء التغذية.

112- وأفاد أقارب سبعة محتجزين كنديين وألماني وأربعة ذكور مغاربة أنهم في عداد المفقودين منذ عام 2022 أو لفترة أطول⁽⁷⁹⁾. ومنذ الهجوم على سجن الصناعة في كانون الثاني/يناير 2022، أفادت عائلات المحتجزين بأنها لم تتلق رسائل من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي كانت قبلاً المصدر الوحيد لإثبات الحياة⁽⁸⁰⁾. وأفادت بعض الأسر أيضاً بأن طلباتها إلى سلطات الأمر الواقع للحصول على معلومات بقيت دون رد. وذكرت أسر أخرى أنها طلبت المساعدة القنصلية من وزارات خارجية بلدانها للحصول على دليل على حياة أقاربهم، لكن هذه الطلبات رُفضت أو لم يُرد عليها.

(78) المرجع نفسه.

(79) A/HRC/54/58، الفقرة 90.

(80) A/HRC/51/45، المرفق الخامس.

113- واستمر⁽⁸¹⁾ ورود أنباء عن فرض قيود على الصحافة المستقلة وحرية التعبير، من بينها صعوبات محددة تؤثر على الصحفيات واحتجاز صحفيين. وفي 27 آب/أغسطس، احتجز جهاز الأمن التابع للإدارة الذاتية خمسة صحفيين يعملون في وكالة أنباء تعتبر مقربة من مجلس دير الزور العسكري (انظر الفقرة 91). وأطلق سراح ثلاثة منهم في وقت لاحق، بينما لا يزال اثنان رهين الاحتجاز لدى قوات سوريا الديمقراطية. واحتجزت الأجهزة الأمنية أيضاً صحفياً استقصائياً واستجوبته، وهددته بمزيد من الانتقام لمنع نشر محتوى يُعد معادياً لسلطات الأمر الواقع.

114- وبناء على ذلك، واصلت قوات سوريا الديمقراطية حرمان الأفراد بشكل غير قانوني من حريتهم (الفرقتان 108 و110)، بما في ذلك حرمان بعضهم منها بطريقة ترقى إلى الاختفاء القسري (الفقرة 111) أو في ظروف ترقى إلى المعاملة القاسية أو اللاإنسانية.

جيم - تجنيد الأطفال

115- في حزيران/يونيه 2019، وقعت قوات سوريا الديمقراطية خطة عمل مع الأمم المتحدة لإنهاء ومنع تجنيد واستخدام الأطفال دون سن 18 عاماً⁽⁸²⁾. ومع ذلك، استمر تجنيد الفتيان والفتيات دون السن القانونية، ولم تقم قوات سوريا الديمقراطية بعد بإنفاذ تعهداتها بعدم تجنيد الأطفال إنفاذاً كافياً وصارماً⁽⁸³⁾. ولا تتلقى العائلات التي تبحث عن أطفالها دعماً من مختلف مكاتب الإدارة الذاتية أو قوات سوريا الديمقراطية التي فشلت في تخصيص موارد للكشف عن مصير الأطفال المختطفين، وفي معظم الحالات، رفضت تسجيل الحالات.

116- وعلى سبيل المثال، في 17 تشرين الأول/أكتوبر، اختفت فتاتان تبلغان من العمر 14 و15 عاماً في محافظة الحسكة. وبعد يومين، أبلغت وحدات حماية الشعب الآباء أن الفتاتين انضمتا "طواعية" إلى وحدات حماية المرأة، ومن ثم سُمح للفتاتين بالعودة إلى المنزل إن رغبتا في ذلك، وإلا فستخضعان لتدريب عسكري لمدة 20 يوماً. وعلى الرغم من الطلبات المقدمة إلى وحدات حماية المرأة ومكتب حماية الطفل التابع للإدارة الذاتية، لم تُقدم أي معلومات إضافية للوالدين.

117- وبالمثل، قالت امرأة من محافظة الحسكة إن ابنتها البالغة من العمر 14 عاماً تم جندها وسيط للانضمام إلى حركة الشباب الثورية الكردية⁽⁸⁴⁾. وبعد أن تلقت المرأة مؤشرات على تجنيد الفتاة، حاولت تقديم شكوى أمام مكتب حماية الطفل التابع للإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية ومكتب قوى الأمن الكردية. ومع ذلك، رفض الجميع تسجيل شكواها وما زالت غير قادرة على الوصول إلى ابنتها.

118- ويُحظر تجنيد الأطفال، وفي حالة الأطفال الذين نقل أعمارهم عن 15 عاماً قد يرقى التجنيد إلى جريمة حرب⁽⁸⁵⁾. وعلاوة على ذلك، يعد ذلك خرقاً واضحاً لالتزام قوات سوريا الديمقراطية بمنع تجنيد جميع الأطفال دون سن 18 عاماً في المنطقة الخاضعة لسيطرتها.

(81) A/HRC/54/58، الفقرة 96.

(82) <https://childrenandarmedconflict.un.org/2019/07/syrian-democratic-forces-sign-action-plan-to-end-https://sdf-press.com/en/2019/07/to-protect-and-prevent-the-recruitment-and-use-of-children/children-the-syrian-democratic-forces-sign-a-joint-action-plan-with-the-united-nations-in-geneva/>

وA/HRC/54/58، الفقرة 102.

(83) S/2023/805، الفقرتان 20 و21.

(84) A/HRC/54/58، الفقرة 99.

(85) International Committee of the Red Cross, customary international humanitarian law, rule 136

سابعاً - التوصيات

119- تكرر اللجنة توصياتها السابقة وتدعو حكومة الجمهورية العربية السورية وجميع أطراف النزاع الأخرى إلى ما يلي:

(أ) الوقف الفوري لجميع الهجمات العشوائية والمباشرة على المدنيين والأعيان المدنية واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتقليل الضرر الذي يلحق بالسكان المدنيين؛

(ب) إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة وذات مصداقية في الحوادث التي تنطوي على خسائر في صفوف المدنيين لضمان محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات وعدم تكرارها ونشر نتائج التحقيقات على الملأ؛

(ج) الوقف الفوري للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف الجنساني، في جميع أماكن الاحتجاز؛

(د) الوقف الفوري لجميع أشكال الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي والاختفاء القسري واتخاذ جميع التدابير الممكنة لتحديد مكان جميع المحتجزين و/أو المختفين، وتحديد مصيرهم أو مكان وجودهم، وضمان التواصل مع أسرهم؛

(هـ) الإفراج عن المحتجزين تعسفاً وضمان محاسبة الجناة بإجراء محاكمات عادلة؛

(و) ضمان التحقيق في جميع التقارير الموثوقة عن جرائم القتل وغيرها من عمليات قتل المدنيين، بما في ذلك الوفيات أثناء الاحتجاز⁽⁸⁶⁾؛

(ز) ضمان وصول المنظمات الإنسانية ومنظمات الحماية وحقوق الإنسان المحايدة دون قيود إلى كل جزء من البلاد، بما في ذلك أماكن الحبس أو الاحتجاز، وتيسير ذلك الوصول؛

(ح) اتخاذ إجراءات قوية وفعالة لإنهاء تجنيد الأطفال؛

(ط) احترام وحماية حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والتنقل، فضلاً عن حقوق الملكية، بما في ذلك حقوق اللاجئين والنازحين داخلياً.

120- وتدعو اللجنة الجمهورية العربية السورية مرة أخرى إلى الكف فوراً عن استخدام الذخائر العنقودية في المناطق المأهولة بالسكان والتصديق على اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

121- وتدعو اللجنة كذلك الدول الأعضاء التي تدعم أطراف النزاع أو تؤثر عليها بأي شكل آخر إلى اتخاذ تدابير تكفل اتخاذ إجراءات تحترم الحقوق وتمثل للقانون من جانب الأطراف التي تدعمها، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي العرفي والمادة 1 المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949 وغيرها من المعاهدات ذات الصلة، بوسائل من بينها ما يلي:

(أ) ربط أي دعم للأطراف باحترامها للقانون الدولي لحقوق الإنسان ومعايير القانون الإنساني الدولي، وبإجراء تحقيقات فعالة، في نطاق مساءلة قواتها، وباتخاذ تدابير داخلية يمكن التحقق منها للامتثال للقانون الدولي، مثل ضمان عدم حرمان الأفراد من حريتهم بصورة غير قانونية، وذلك بسبل من بينها المراجعات الفردية المنتظمة للاعتقال لأسباب أمنية قاهرة متواصلة، فضلاً عن التدابير العملية الأخرى⁽⁸⁷⁾؛

(86) المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949.

(87) <https://sri.icrc.org/en/practical-measures>

(ب) الامتناع عن تقديم الأسلحة أو الدعم العسكري أو التمويل أو غيره من أشكال الدعم لأطراف النزاع عندما تكون هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن هذه الأطراف قد ارتكبت انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك جرائم الحرب، والقانون الجنائي الدولي، أو حين يُتوقع أن يُستخدم هذا الدعم لارتكاب المزيد من انتهاكات القانون الدولي أو للتمكين من ارتكابها.

122- وفي الختام، توصي اللجنة الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) إعادة مواطنيها المحتجزين في الشمال الشرقي بسبب ارتباطهم المدعى بداعش، مع إعطاء الأولوية للأطفال المحتجزين مع أمهاتهم، وفقاً لمصالح الطفل الفضلى. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي عليها إعادة المواطنين الذكور البالغين، بما في ذلك محاسبة الجناة المدعى ارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية في إجراءات متوافقة مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. ولا يجوز أن تحدث عمليات الإعادة إلى الوطن عندما تكون هناك أسباب حقيقية تدعو إلى الاعتقاد بأن العائد سيتعرض لضرر لا يمكن جبره عند عودته بسبب التعذيب أو سوء المعاملة أو غير ذلك من الانتهاكات الخطيرة لالتزامات حقوق الإنسان؛

(ب) مواصلة السعي إلى المساءلة، بوسائل من بينها توفير البنية التحتية التشريعية والقضائية وذات الصلة بالتحقيق والادعاء العام الفعالة والاستثمار فيها؛

(ج) دعم إنشاء المؤسسة الجديدة المعنية بالمفقودين وتمويلها؛

(د) ضمان أن تكون أي عودة طوعية وآمنة وكريمة ومستدامة إلى الوجهة التي يختارها العائد ودون خطر التعرض لضرر لا يمكن إصلاحه عند العودة بسبب التعذيب أو سوء المعاملة أو غيرها من الانتهاكات الجسيمة لالتزامات حقوق الإنسان؛

(هـ) إجراء تقييمات مستقلة لأثر التدابير القسرية الانفرادية، بهدف التخفيف من الآثار غير المقصودة على الحياة اليومية للسكان المدنيين، بوسائل من بينها تبسيط إجراءات الاعفاء المعقدة لأسباب إنسانية؛

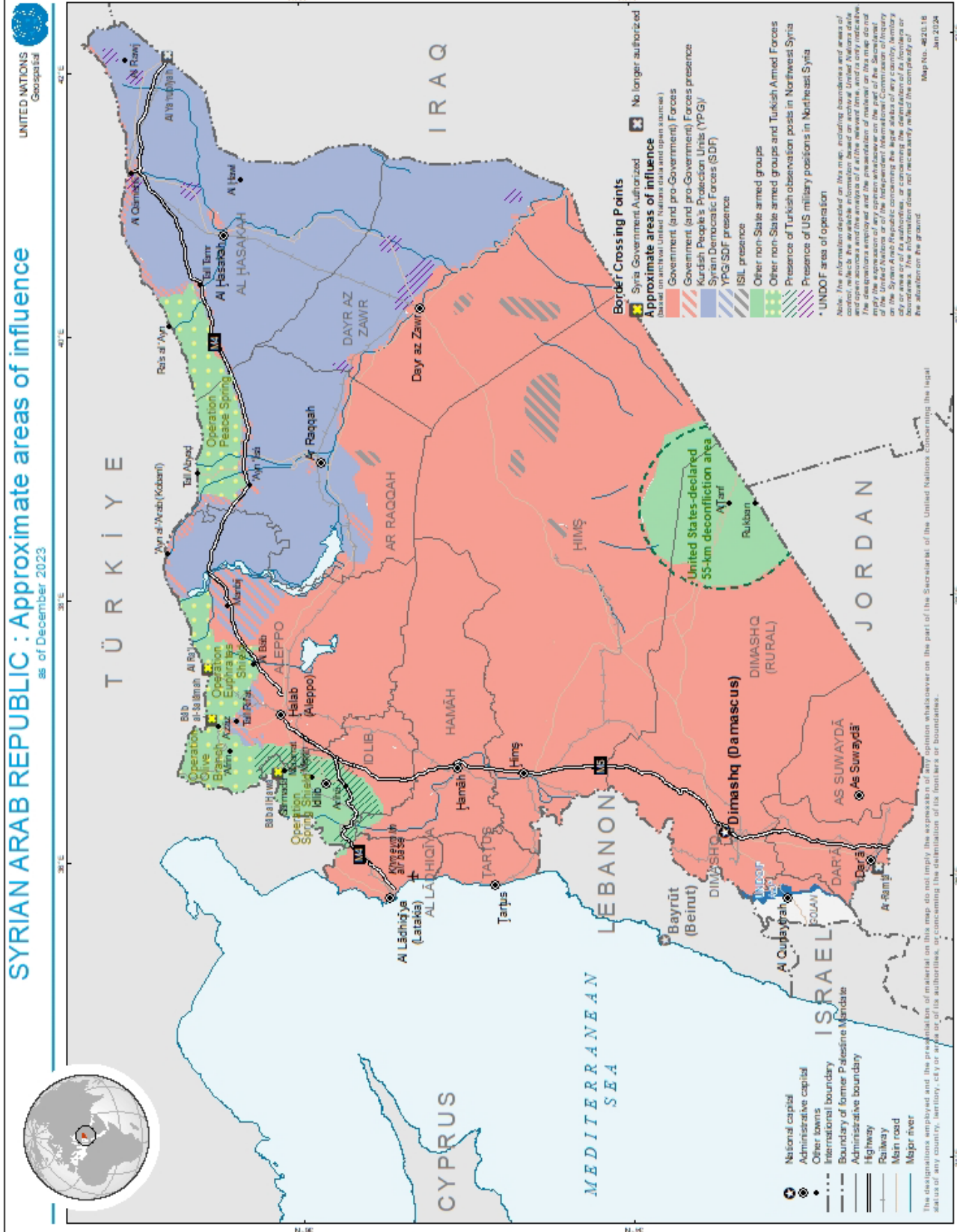
(و) ضمان وصول المساعدات الإنسانية وإيصالها بشكل فعال، وتقديم قدر أكبر من التضامن والدعم للجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية لجميع السوريين التي وصلت أعلى مستوياتها منذ بداية النزاع.

المرفق الأول

خريطة الجمهورية العربية السورية

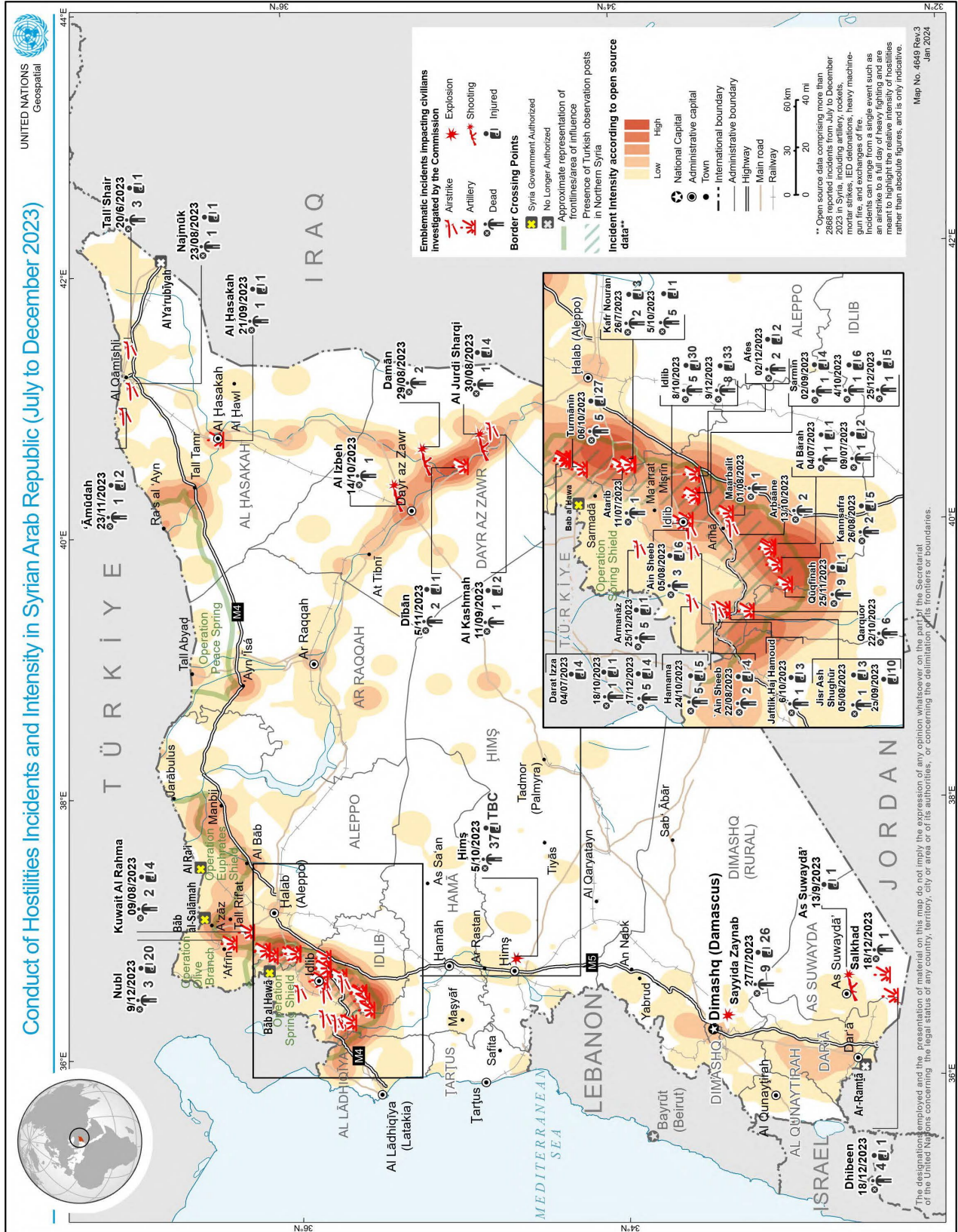


مناطق النفوذ التقريبية - كانون الأول/ديسمبر 2023



المرفق الثالث

خريطة حوادث الأعمال القتالية



سير الأعمال القتالية في شمال غرب الجمهورية العربية السورية

الهجمات البرية التي شنتها القوات الحكومية

1. On 4 July, around noon, government forces fired at least three artillery shells landed in and around the town of Darat Izza, in rural western Aleppo within a 10–20-minute period. Two shells landed in an unpopulated open area on the outskirts of town, approximately 800 meters from each other. A third shell landed in front of a house 1-1.5 kilometres away from the first two, injuring four children aged between 5 and 13 years old, one seriously, as they played together in the courtyard. The impact also destroyed the house's solar panel system and damaged windows and walls. There was no indication of military activity near the house at the time of the attack.
2. Around 5 p.m. on the same day, government forces likely stationed near Kafr Nabl carried out an artillery attack on Al-Bara village and its outskirts, south of Idlib and eight kilometres from the front line. Several shells landed within a 200-metre radius. One shell landed in front of a house, seriously injuring an 80-year-old woman and a 60-year-old man. The woman died of her wounds the following day. There was no military presence in the area at the time of the attack.
3. Five days later on 9 July, government forces, reportedly stationed near Kafr Nabl, conducted another artillery attack on the vicinity of Al-Bara, firing two artillery shells just before 10 a.m. The first shell appears to have destroyed an artillery gun belonging to Hay'at Tahrir al-Sham with a direct strike. Approximately two minutes later, the second shell struck and damaged a civilian house in the village around two kilometres away, injuring three children - a nine year-old boy, a seven-year-old boy and a two year-old girl. The nine year-old boy died of his injuries. The situation prior to these attacks was calm, with no exchange of fire between armed groups and government forces, nor was there any known military objective in the vicinity of the house.
4. Shortly after 8 p.m. on 11 July, Government forces, likely from the 46th Regiment stationed near Atarib and west of Aleppo, struck a clearly marked first responder vehicle with an anti-tank guided missile. The vehicle was transporting first responders to the site of an earlier artillery attack on open farmland and had come to a stop on a long, straight section of road surrounded by open, flat agricultural land southeast of Atarib. One first responder was killed and the vehicle was destroyed. No military facilities or activities were visible in the area before or during the attack. A drone was observed in the sky near the time of the attack.



5. *Source:* Maxar Technologies & open sources

6. At around 10.30 p.m. on 26 July, Government forces killed two shepherds and injured two of their family members in an attack on open agricultural land in Kafr Nuran, Aleppo, two kilometres from the front line. There was a military checkpoint 400 metres from the site of the attack. A few hours later, Government forces injured another family member with an anti-tank guided missile as he went to retrieve his relatives' possessions from the incident site. Before the incident, the situation was calm and there were no clashes between government forces and opposition armed groups in the area. There was a drone in the sky before and during the attacks. On 5 October, Government forces conducted an artillery attack against another five civilian members of the same family in a house outside the village of Kafr Nuran, killing three women and two men, and seriously injuring another woman.

7. Government forces fired four artillery shells towards the sparsely populated village of Maarbalit, east of Ariha and south of Idlib in the early evening of 1 August. One shell landed next to a civilian house where four siblings were playing. A four-year-old boy was seriously injured in the attack and died of his injuries. A drone was observed in the sky at the time of the attack.

8. On 5 August, at around 9 p.m., Government forces fired three artillery shells at the residential neighbourhood of Jisr al-Shughur, west of Idlib. The first and third shells landed on civilian homes, causing material damage. The second shell hit the wall of a civilian home, killing a six-year-old girl and injuring her three siblings, aged 16, 14 and five. There was a drone in the sky around the time of the attack. There was no known military presence in the vicinity at the time of the attack and the closest military objective was the Estabraq Turkish military base 3.2 kilometres away.



Source: Maxar Technologies

9. On 26 August, there were intense clashes between pro-Government forces and armed groups south of Idlib. In the late afternoon, government forces targeted several towns in Jabal Al Zawya area, including residential areas of Kansafra town, with artillery. The attack killed a six-year-old boy, his four-year-old sister and injured five other civilians, including three children, their mother and another woman as they were preparing to flee the area. There was a drone in the sky at the time of the attack. There is no information available to suggest that there was a military target in the vicinity of the attack.

10. On the evening of 2 September, Government forces likely based east of Sarmin, fired four to five "Grad" rockets at Sarmin town amidst an exchange of fire with armed groups. The attack struck a civilian home 300 metres from Abdel Aziz Jalal school, killing a nine-month-old baby and injuring his mother, eight-year-old sister, eight-year-old brother, and an elderly civilian.

11. The following month, on 4 October, pro-Government forces fired numerous "Grad" rockets at a residential area of Sarmin town, landing near two schools, the local council building, the cemetery, and areas near the Grand Mosque, all within a 500-metre radius. One of the schools and the mosque were damaged. The attack killed an eight-year-old girl and injured six civilians - two women, one man, and three girls. It also damaged the mosque and one of the schools and caused large-scale displacement of civilians from Sarmin. There was no military activity or presence in the neighbourhood.

12. In the early evening of 25 September, pro-Government forces fired at least four rockets at a residential area in Jisr Al Shugur, Idlib, near the Bab al-Hawa Mosque, injuring ten civilians, destroying a water tanker truck and damaging residential buildings. One rocket hit a market in the city centre but did not explode. There was a drone in the sky around the time of the attack.

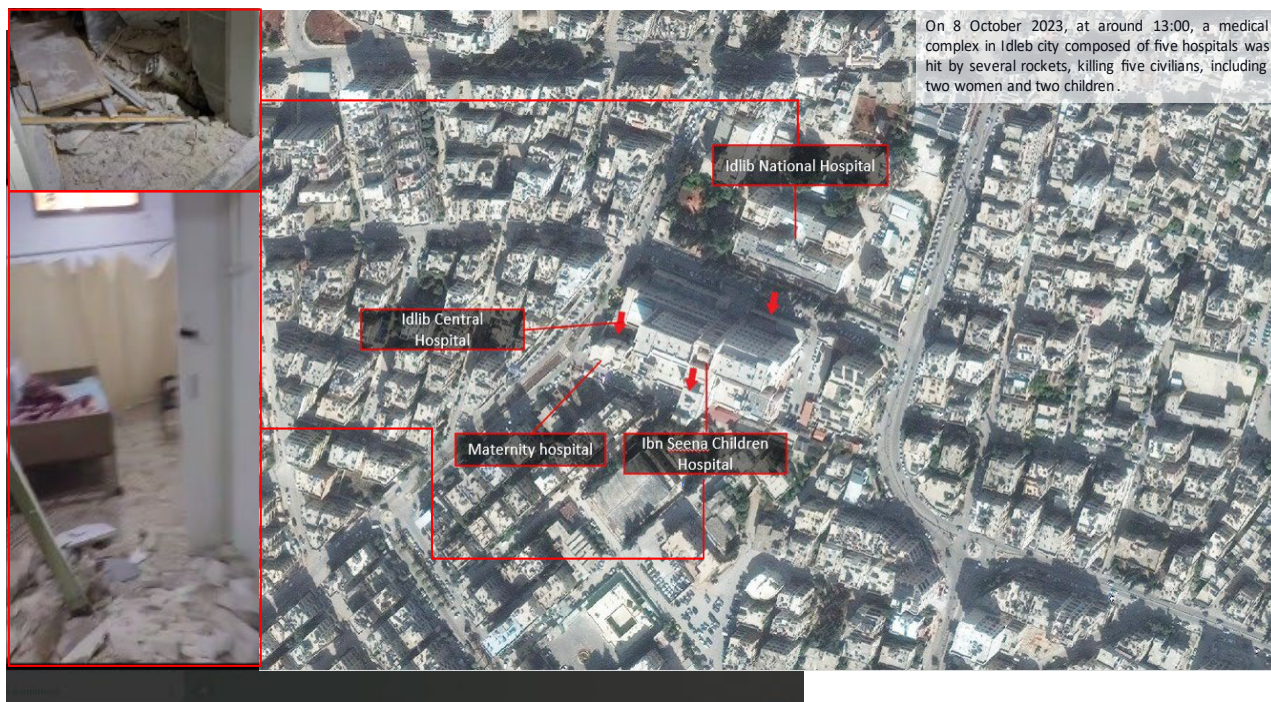
13. On 6 October, Government forces attacked the town of Termanin with rocket artillery between approximately 8.30 p.m. and 11.30 p.m., resulting in five civilian deaths and 27 injuries, including several women and children. Government forces fired "Grad" rockets on the centre of the town, near the market and east of it where many shops and internet providers are located. Government forces also fired "Uragan" 9M27K cluster munition rockets that landed close to Termanin medical compound and the Academy school for boys. Satellite imagery from the day after the attack did not reveal any military activity or objects in Termanin other than one armoured vehicle 480 metres south of the impact area the day after the incident. The following day, a nine-year-old boy reportedly picked up a submunition that failed to detonate on impact during the attack. It exploded, injuring him and two others. As

previously reported by the Commission, cluster munitions continue to endanger civilians years after a cessation of hostilities.



Source: Maxar Technologies and open sources

14. On 8 October, the centre of Idlib city was attacked with “Grad” rockets fired from the government-controlled area of Saraqib, 16 kilometres southeast of Idlib city. The first wave of ten rockets were fired around 9.30 a.m., striking main roads, civilian houses, and the local authorities’ “Education Directorate”, all within a 300-metre radius. The second wave began around 1 p.m. and landed within a 250-metre radius, striking main streets and five hospitals – Idlib University Hospital, Idlib Central Hospital, Idlib National Hospital, Ibn Seena Children Hospital, and the Comprehensive Clinics Hospital. The attack killed five civilians, including two women and two children, and injured 30. The attack also caused considerable structural damage to the hospitals and affected access to medical services. According to a doctor, the attack on the hospitals caused a significant decrease in the number of people seeking medical treatment following the attack. On the same day, three first responder centres were attacked in three towns, damaging first responders’ vehicles in Idlib city and putting a women and family centre in Sarmin temporarily out of service.



Source: Maxar Technologies and open sources

15. An explosive projectile, likely a “Grad” rocket, struck a house in Darat Izza around 10.20 p.m. on 18 October, killing a thirteen-year-old girl and injuring her eleven-year-old sister. The projectile was fired by Government forces, likely stationed in Ein Jara. There is no information to suggest that there was any military activity in the vicinity of the house.

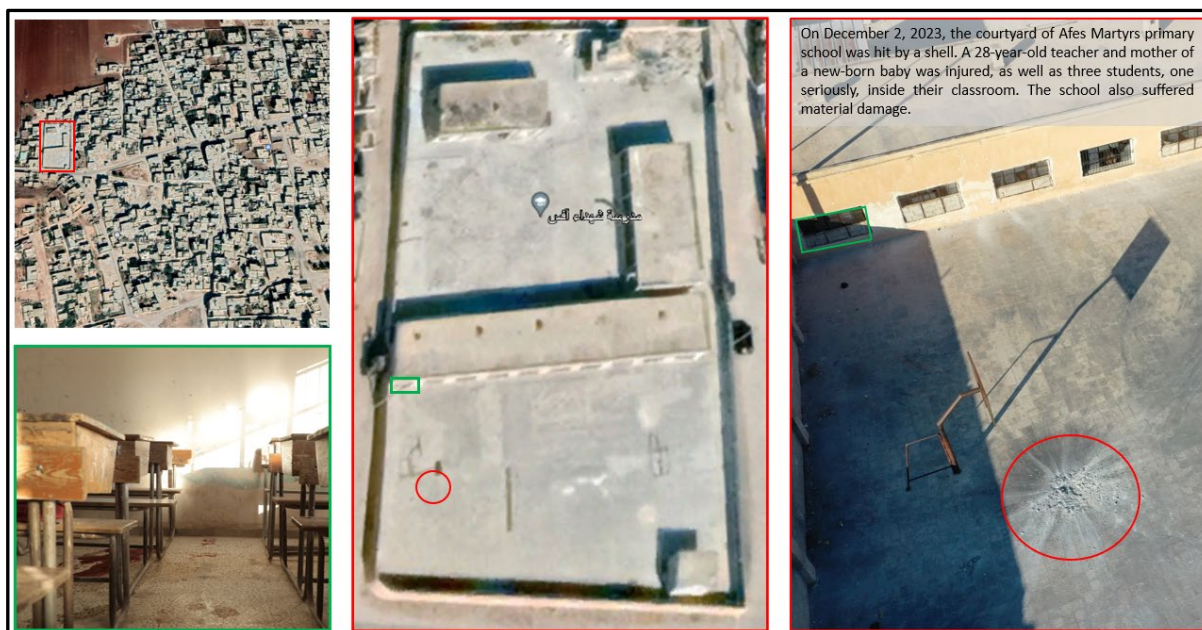
16. Around 1.30 p.m. on 22 October, a tent outside a civilian house in Qarqour was struck dead centre with an explosive munition, killing six children between the ages of two and six. The six children had been playing in and around the tent for at least half an hour before it was struck. Shortly thereafter, three additional munitions targeted relatives who were trying to evacuate the victims, landing within a 320-metre radius. There was a drone in the sky at the time of the attack.



Source: Maxar Technologies and open sources

17. Around 10.30 a.m. on 25 November, nine members of the same family were struck by an artillery shell as they harvested olives in their olive grove near Quqfin village. The attack killed nine civilians, including six children ranging in age from two to sixteen, two men, and one woman and injured another woman. The shell seems to have been fired from the mountains where Government forces are stationed. Another shell landed 300 meters to the west of the attack site. There was a drone in the sky at the time of the attack.

18. At approximately 11.46 a.m. on 2 December, Afes town was attacked with artillery by government forces stationed in Saraqib. One of the shells hit the courtyard of Afes Martyrs primary school, minutes after pupils had been called back inside after playing in the courtyard. The shelling injured a 28-year-old teacher and mother of a new-born baby, injured at least three children, one seriously, inside their classroom and caused material damage to the school. The teacher and one pupil subsequently died from their injuries. At the time of the attack, the situation was calm and there was no military presence in the vicinity of the school. As a result of the attack, the school was forced to close temporarily. According to an eyewitness, the primary school is the only operational school in Afes, the other five are closed.



Source: Maxar Technologies and open sources

19. On 9 December, Government forces positioned near Saraqib attacked the old city of Idlib with rocket artillery. The attack started at around 5 p.m. and lasted for five minutes. Eight civilians were killed, including two children and one woman and 33 civilians were injured, including seven children and one woman. Many of the injuries involved loss of limbs. Consistent with an established pattern of attacks by government forces on markets, most of the rockets (five) struck a market area in Ard al Hara in the centre of the city during business hours which is where most of the deaths and injuries took place. Rockets also struck the Al Shahada IDP camp and the industrial area east of the city. A drone was spotted flying over the area before and after the attack.

20. Around 5.40 p.m. on 17 December, Government forces attacked Darat Izza with over 40 rockets and artillery shells. Five civilians, including a child and a pregnant woman were killed and four civilians were injured. As a result of the attack, many residents of Darat Izza were displaced and schools temporarily closed. Government forces may have attacked Darat Izza in retaliation for an attack against them in rural Latakia, that allegedly resulted in the death of six soldiers. There were no military targets or military activity in the targeted areas of Darat Izza at the time of the attack.

21. On 25 December, Al-Hikma Private School in Sarmin was attacked with shelling on 25 December. School had finished for the day, however ten IDP families were living in a school building next door. An IDP man was killed and five were injured, including three children. According to one witness, the school has been shelled four times in the past three months, causing fear among students.

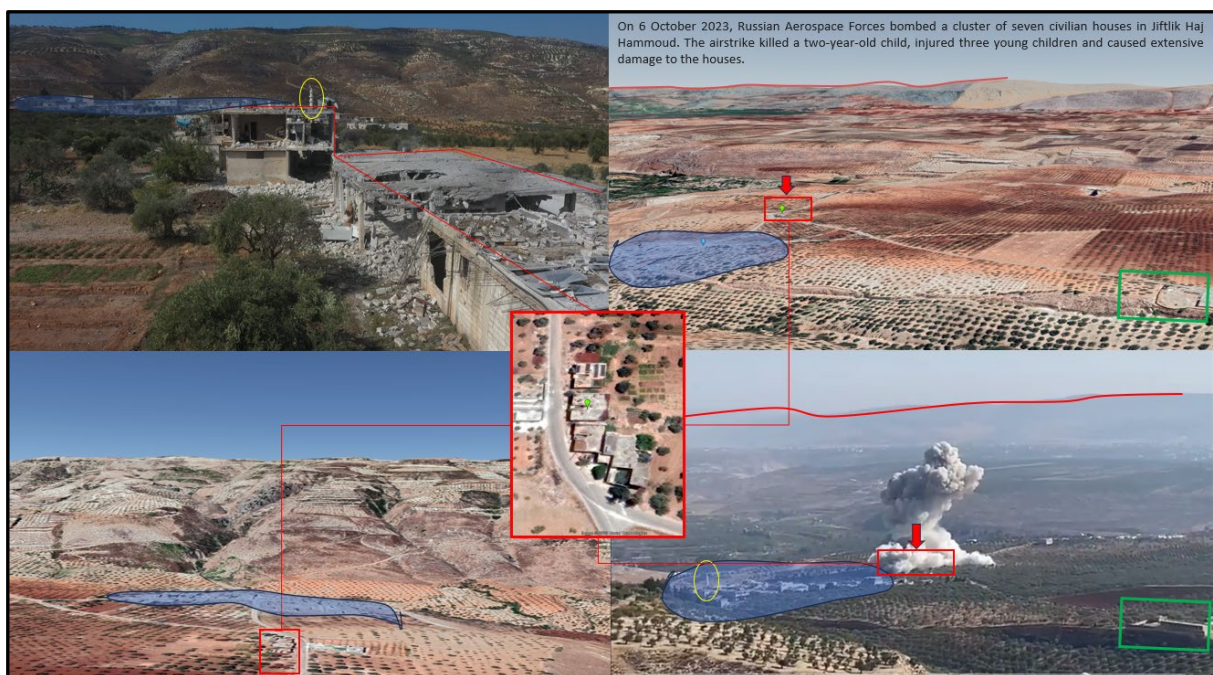
Russian airstrikes

22. On 5 August, three civilian members of the same family were killed and six people were injured in an airstrike by Russian Aerospace Forces' on a farm in Ain Sheeb, west of Idlib. The attack also damaged farm structures and vehicles. There were some reports that one of the farm buildings may have been used for military purposes despite the presence of civilians at the farm, the incident remains under investigation. The Syrian Ministry of Defence issued a statement that the headquarters of the terrorist group "Jabhat al-Nusra" was destroyed.

23. On 22 August at around 10.30 p.m., Russian Aerospace Forces carried out two strikes on a former water pumping station in Ain Sheeb, 10 kilometres west of Idlib, where a number of IDP families had been living since 2019. The airstrikes killed two civilians, an elderly man and an 18-year-old, and injured at least four others, including two children, as they all fled the attack. The airstrikes also injured livestock belonging to the IDPs and damaged structures

in the IDP settlement such as grain stores. Verified photographs and video footage show that the IDP site was surrounded by open terrain. Eyewitnesses also indicated that there was no military objective in the vicinity.

Following the attack on the Homs Military Academy, the Russian Aerospace Forces escalated its air attacks in northwest Syria in support of the Government. In this context, around 9.30 a.m. on 6 October, two guided bombs hit a cluster of seven houses in the isolated hamlet of Jiftlik Haj Hammoud in western rural Idlib, north of Jisr Al Shughour, since generations belonging to a family of farmers. To the Commission's knowledge, this area has not been targeted before. The airstrike killed a two-year-old child, injured three young children and caused extensive damage to the houses. Several Russian aircraft were in the air over Idlib around the time of the airstrike. Witnesses and satellite imagery indicate that there was no military activity nor military objects near the affected houses at the time of the attack. On 7 November, the Director of the Political Department of the Syrian Ministry of Defence, Major General Hassan Suleiman, stated that regime forces had launched a series of "*specific operations and focused strikes*" in western Idlib targeting "terrorist organizations in coordination with Russian forces."



Source: Maxar Technologies, Google Earth Pro and open sources

24. Russian Aerospace Forces launched several raids in Jabal Al Zawiya, Idlib. Around 10:20 p.m. on 13 October, Russian Aerospace Forces carried out an airstrike on an area near a civilian farmhouse in Bezah, Jabal Al Araba'een, Idlib, killing one elderly civilian man working in agriculture and his wife and demolishing their house. Another civilian house approximately 250 meters away was also destroyed in the attack, with no casualties. Several Russian airplanes and drones were in flight over Idlib on the day of the attack. The Commission did not find any information to suggest that the farmhouse was a military target, however, according to the Syrian Ministry of Defence, who posted a video of the farmhouse being attacked, they were targeting "terrorist headquarters and fortifications" in the Idlib countryside.

25. Russian Aerospace Forces carried out an airstrike on Ahl Saraqib IDP camp, opposite the Al-Shariki swimming pool on the outskirts of Al Hamama village, west of Idlib, around 12:00 on 24 October. Two bombs were dropped. One hit the swimming pool while the other hit the camp's tents, killing five civilians, including three women and two children from the same family, injuring five, three children and two men from the same family, and destroying ten IDP tents. Several Russian airplanes and drones were in flight over Idlib on the day of the attack. There was no known military presence at the camp at the time of the attack. According to OCHA, 250 people were displaced from the IDP camp as a result of the attack.



Source: Maxar Technologies and open sources

26. Five civilians from one family were killed, including three children and another child, the sole survivor of the family, was injured in a Russian airstrike that targeted houses on a farm near Armanaz, west of Idlib, on the evening of 25 December. Prior to this attack, multiple Russian fixed-wing aircraft were observed departing from Hmemim Airbase, and subsequently flying in the vicinity of the town. Investigations are ongoing.

المرفق الخامس

إعادة الأجنبي والنساء والأطفال غير العراقيين من المخيمات التي تديرها
قوات الدفاع الوطنية في شمال شرق سوريا إلى مواطنهم (حتى 31 كانون
الأول/ديسمبر 2023)⁽¹⁾

<i>States and territories</i>	<i>No. children</i>	<i>No. women</i>	<i>No. unknown/men</i>	<i>Total</i>
Afghanistan ^f	-	1	-	1
Albania	28	9	-	37
Australia	21	4	-	25
Austria	4	-	-	4
Barbados	2	1	-	3
Belgium	33	12	-	45
Bosnia and Herzegovina	12	6	8	26
Canada ^b	17	9	-	26
Denmark	18	4	-	22
Finland	14	4	-	18
France ^b	169	57	-	226
Germany	80	27	1 ^c	108
Indonesia ^f	-	-	-	-
Italy	5	1	1	7
Kazakhstan	417	158	37	612
Kingdom of Saudi Arabia ^e	2	0	18	20
Kosovo ^d	78	33	12	123
Kyrgyzstan ^b	232	100	-	332
Malaysia	7	2	16	25
Maldives	4	1	-	5
Moldova	4	1	-	5
Morocco	-	-	8	8
Netherlands	44	18	-	62
New Zealand	1	-	-	1
Nigeria	3	-	-	3
North Macedonia	14	5	11	30
Norway	11	3	-	14
State of Palestine	2	-	-	2
Russian Federation ^b	409	13	-	422
Slovakia	2	1	-	3
South Africa ^f	-	-	-	-
Spain	13	2	-	15
Sudan	8	2	-	10
Sweden	41	18	-	59
Switzerland	2	-	-	2
Tajikistan	177	73	-	250
Ukraine	31	8	-	31
United Kingdom ^b	14	2	-	16
United States of America ^b	18	5	7	30
Uzbekistan	248	98	1	347

Countries for which the Commission received information that citizens are held and for whom there is no indication of any repatriation:

Algeria^e, Azerbaijan, Bahrain, Bangladesh, China, Comoros, Congo, Czechia, Egypt^e, Estonia^e, Georgia, India, Iran (Islamic Republic of), Jamaica, Jordan, Kenya, Lebanon, Libya, Mali, Pakistan, Philippines, Poland, Portugal, Romania^e, Senegal, Serbia, Seychelles, Somalia, Tanzania, Trinidad and Tobago, Tunisia, Türkiye, Viet Nam^e, Yemen.

^a This table is based on replies to Note Verbales sent to States alleged to have nationals in north-eastern Syria and letters to other relevant parties (footnote 2) and open-source data. Where open sources provided different numbers, the lowest figure was used. The table does not reflect the repatriation of Iraqi nationals, who form the largest group of foreigners in SDF-run camps in north-eastern Syria.

^b Repatriations reportedly occurred during the reporting period (1 July 2023 to 31 December 2023). In mid-January 2024, Maldives undertook additional repatriations.

^c One boy was repatriated after he turned 18.

^d References to Kosovo shall be understood to be in the context of Security Council resolution 1244 (1999).

^e According to information submitted by States in response to communications by the Commission and United Nations special procedures, the national authorities have no indication as to the presence of citizens in north-eastern Syria, or are still trying to determine such presence.

^f Countries for which reports indicate individuals were repatriated, without further information.

المرفق السادس

المراسلات مع حكومة الجمهورية العربية السورية

UNITED NATIONS



NATIONS UNIES

Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic

PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND

• WEB : www.ohchr.org/coisyrja • TEL: +41-22-9171234 • FAX: +41-22-9179007 • E-MAIL: ohchr-coisyrja@un.org

Established pursuant to United Nations Human Rights Council Resolution 5-17/1 (2011) and extended by resolutions 10/22 (2012), 21/26 (2012), 22/24 (2013), 25/23 (2014), 29/20 (2015), 31/17 (2016), 34/26 (2017), 37/29 (2018), 40/17 (2019), 43/28 (2020), 46/22 (2021), 49/27 (2022) and 52/30 (2023)

REFERENCE: COISYRIA/158/2023

The Secretariat of the United Nations Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic presents its compliments to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office at Geneva and specialized institutions and has the honour to refer to the UN Human Rights Council (HRC) resolution 52/30 of 4 April 2023 extending the mandate of the Commission until 31 March 2024.

The Commission takes this opportunity to request your Government's assistance should there be information available to share regarding incidents or events impacting the human rights of persons in the Syrian Arab Republic that could aide ongoing investigations.

At present, the Commission seeks information on human rights violations and abuses in light of its upcoming mandated report to the Human Rights Council session in March 2024, which will cover events between 1 July 2023 and 31 December 2023.

In this regard, the Commission first requests any information your Government may be able to share regarding the incidents listed in Annex I to this note, which allegedly occurred during this time period. This list includes the incidents referred to in the identical letters dated 5, 12 and 15 October 2023 from the Permanent Representative of the Syrian Arab Republic to the United Nations addressed to the Secretary-General and the President of the Security Council. In addition to the information provided on the aforementioned incidents, the Commission would welcome further information concerning other attacks by armed groups or other armed actors entailing civilian casualties.

Second, the Commission continues to receive information regarding deaths in detention as well as torture in Government detention facilities, including within security branches and military prisons. The Commission would welcome any information on steps taken by the Syrian authorities to prevent such deaths and practices, and/or investigate any such allegations that were allegedly committed by your authorities/forces – also in light of the provisional measures indicated by the International Court of Justice on 16 November 2023 for the Syrian Arab Republic to, in accordance with its obligations under the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment, take all measures within its power to prevent acts of torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment and ensure that its officials, as well as any organizations or persons which may be subject to its control, direction or influence, do not commit any acts of torture or other acts of cruel, inhuman or degrading treatment or punishment.

Third, the Commission has become aware of Legislative Decree No. 32 of 2023 and Legislative Decree No. 35 of 2023 respectively issued by President Bashar al-Assad on 3 September and 16 November 2023, and would appreciate additional details regarding the scope and implementation of these decrees, including in relation to the questions raised in Annex II to this note.

Fourth, the Commission also seeks information regarding the number of individuals executed after being sentenced by a court in 2023, with breakdown per jurisdiction and gender. It kindly request information on steps undertaken by the government to inform families of the death of their relatives and to conduct restitution of the remains of the deceased.

Fifth, information has been obtained regarding the arrest and detention of civil society activists and citizens voicing criticisms of the Government of the Syrian Arab Republic in online fora including under the Cybercrime Law No. 20 of 2022. The Commission would be grateful for

information and available data regarding cases of arrests, prosecutions, and convictions under this law since its enactment.

Finally, reports of Syrian refugees deported from Lebanon facing extortion by Syrian authorities continue to be collected. Those unable to pay have reportedly been detained, with families unaware of their fate or whereabouts. The Commission seeks information on the procedure followed by Syrian authorities when deportees are handed over as well as the number of deportees detained or conscripted in the military.

For the information to be received and processed ahead of its next reporting obligations, the Commission would kindly request that any inputs be received by 2 January 2024. We remain ready to discuss the most appropriate means by which to obtain the above information, including through meetings or briefings.

The Commission also takes this opportunity to reiterate its continued interest in the facilitation of a visit to the Syrian Arab Republic by your Government to fulfil its mandate, and to engage in dialogue concerning requests such as contained in the present communication. The Commission is also continuing to explore possibilities for visiting the northwest and the northeast of the Syrian Arab Republic (as mentioned already e.g. in its letter dated 5 April 2023) and would welcome your Government's views. For any questions regarding the details of this request or opportunities to collaborate, please contact the Secretariat, at ohchr-coisyrria@un.org.

The Secretariat of the Commission of Inquiry avails itself of the opportunity to renew to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic the assurances of its highest consideration.

Geneva, 28 November 2023



L.A.

Annex I

List of alleged incidents occurring from July-October 2023 on which the Comi requests information for its upcoming mandated report to the Human Rights Cou in March 2024

Attacks alleged to have occurred in Idlib governorate and western Aleppo

- On 4 July 2023, shelling allegedly injured four children in the town of Darat Izza rural Aleppo.
- On 4 July, shelling allegedly killed one woman and injured a man on the outskirts town, south of Idlib.
- On 9 July 2023, shelling allegedly killed one child and injured two other chi village of Al-Bara, Idlib governorate.
- On 11 July 2023, an alleged missile strike on the Syrian Civil Defense humanitarian worker in the village of Al-Atarib in the western Aleppo countrys
- On 26 July 2023, an alleged missile strikes caused the death of two civilians ar of other three in Kafr Nouran on the outskirts of Al-Atarib, west of Aleppo.
- On 1 August 2023, shelling allegedly caused the death of one child in Ma'arbalit of Ariha, south of Idlib.
- On 4 August 2023, allegedly missile strikes killed two civilians and injured th village of Fafrateen, east of Sheikh Aqeel, west of Aleppo.
- On 5 August 2023, shelling allegedly killed one child and injured three children of Jisr al-Shughur, west of Idlib.
- On 5 August 2023, alleged airstrikes killed three civilians and injured six in Ain of Idlib.
- On 22 August 2023, an airstrike allegedly killed two civilians, including a boy a girl and in Uri town, Idlib.
- On 26 August 2023, shelling allegedly killed two children and injured five peop three children in Kansafra Idlib.
- On 2 September 2023, shelling allegedly killed one child and injured four in Sa
- On 3 September 2023, shelling allegedly killed one child and injured one in Sar
- On 23 September 2023, shelling allegedly killed one woman and an elderly ma IDP camp, Idlib.
- On 25 September 2023, shelling allegedly injured 10 people including two chi al-Shughur, Idlib.
- On 4 October 2023, alleged artillery shelling killed one girl and injured six in S
- On 5 October 2023, alleged artillery shelling killed five civilians including thre Kafr Nouran, Idlib.
- On 6 October 2023, shelling allegedly killed four civilians in Idlib city.

- On 18 October 2023, alleged incendiary weapon attack killed one girl and injured another in Darat Izza.
- On 19 October 2023, shelling allegedly killed one girl and injured another in western Aleppo.
- On 22 October 2023, shelling allegedly killed five children in Al Qarqur village, plain, Hama.
- On 24 October 2023, alleged airstrike killed five civilians and injured others in an IDP camp, Al Hamama village, west of Idlib.

Attacks and other incidents alleged to have occurred in northern Aleppo governorate

- On 9 August 2023, shelling allegedly killed two civilians, including a girl and a boy, in the Kuwait Al Rahma IDP camp located at Al Khaldiya mountain, east of Aleppo.
- On 6 October 2023, alleged aerial attack on a building formerly hosting a COVID-19 treatment centre in Ain Al Arab, Aleppo governorate.

Attacks and other incidents alleged to have occurred in Dayr Az Zawr, Raqqah and Latakia governorates

- On 23 August 2023, alleged air strike injured a media worker and killed a child in the Amuda-Qamishli road, Hasakah governorate.
- On 27 August 2023, the leader of the Deir ez-Zor Military Council, Ahmed Al-Jawhara, was reportedly arrested and detained in Hasaka city, Hasakah governorate.
- On 29 August 2023, alleged killing of a father and child during house raid in Dayr Az Zawr governorate.
- On 30 August 2023, alleged shooting of civilians in Al Jardi town, in front of the mosque, Dayr Az Zawr governorate.
- On 5 September 2023, alleged damage and looting of civilian property in Al Tayyib, Dayr Az Zawr governorate.
- On 11 September 2023, an alleged drone strike killed one civilian and injured another, including a child, in Kashkiya village, Dayr Az Zawr governorate.
- On 21 and 22 September 2023, alleged shelling resulted in the death of one child and a woman in Hasakah City, Hasakah governorate.
- On 25 September 2023, alleged attack on the Mehkan water station, Dayr Az Zawr governorate.
- On 5 October 2023, alleged aerial attacks in the vicinity of Washukanni IDP camp, town of Tuwaina, west of Hasakah city; the water treatment plant in Al Raqqah, southern Tel Tamr; the Western Dam electricity transfer station; the Amuda-Qamishli's main power station in northern Qamishli city; and the Swediyei generation station, all in Hasakah governorate.
- On 6 October 2023, alleged aerial attack on a water treatment station on the outskirts of Wawileh village, Tal Tamer area and on a building formerly hosting a COVID-19 treatment centre in Giri Fara, Al Malikiyah, Hasakah governorate.

- On 9 October 2023, alleged ground-based attack in countryside of Ain Issa, northern Governorate, northern Syria, killing two children in the village of al-Mastura, near the town of Ain Issa, Raqqah governorate.
- On 14 October 2023, alleged killing of a man during a raid operation in al Izb Zawr governorate.

Attacks and other incidents in Damascus, Hama, Homs, As Suwayda, Dar'a, Al Tartus

- On 27 July 2023, an alleged vehicle born IED in a residential area of Saida Rural Damascus governorate, killed nine civilians, including one woman and six children.
- On 13 September 2023, a male protester was allegedly shot and lightly injured at Party headquarters in Suweida, Suweida governorate.
- On 5 October 2023, an alleged drone strike on Homs Military Academy, Homs governorate, reportedly killed 89 people and injured 277.
- On 22 October, an alleged aerial attack on Damascus International Airport killed one worker and injured another. The airstrike also reportedly temporarily halted the UN's Humanitarian Air Service from the airport.
- In October, alleged aerial attacks on Damascus International Airport (13 and 15 October) and Aleppo International Airport (13, 15, 22, and 25 October) temporarily halted the UN's Humanitarian Air Service.

Annex II

Questions for the Syrian Permanent Mission on the Implementation of Legislative Decrees No. 32 and No. 36 of 2023

The Commission has become aware of Legislative Decree No. 32 of 2023 and Legislative Decree No. 35 of 2023 respectively issued by President Bashar al-Assad on 3 September and 10 October 2023. While the Commission understands that some of the information requested relates to sensitive security information, it would greatly appreciate additional details regarding the implementation of these decrees:

Legislative Decree No. 32

- a) Does the decree have any impact on the ability of individuals who were tried and convicted by military field courts prior to their abolition to appeal those convictions?
- b) If not, are there other available frameworks for revisiting or overturning decisions of the now-abolished Military Field Courts?
- c) How many cases were transferred from Military Field Courts to the Military Courts?
- d) What steps are being taken to provide accurate information and status updates to individuals who were processed by these courts to their families and legal representatives?
- e) How is the Syrian government ensuring the transparent and fair processing of cases previously referred to the now-abolished Military Field Courts which are now being processed by the Military Courts?
- f) What are the measures taken in order to ensure preservation of the case materials and archives of the Military Field Courts, and how are these measures aligned with the measures indicated by the International Court of Justice on 16 November 2023?

Legislative Decree No. 36

1. Questions regarding the release procedure

- a) Who is the competent authority for determining who should benefit from the Legislative Decree's provisions?
- b) What documents are detainees provided with to attest the applicability of the decree to their individual situation, including for those released on basis of the Legislative Decree?
- c) What are the established protocols for informing families, including those residing abroad, about the release of detainees?
- d) Has the Syrian Government considered collaborating with an independent determination body to ensure transparency and respect for the rights of detainees during the release process?

2. Questions regarding the beneficiaries of the Legislative Decree

- a) How many detainees have benefited from full or partial pardons following the implementation of Legislative Decree 36?
- b) Can the Government make available information on the actual crimes pardoned and the names of the beneficiaries?

- e) Are there any prospects for the Government to issue other amnesty decrees with other offenses, including those covered by law 19 of 2012?

3. Questions regarding the impact on released individuals

- a) What is the Legislative Decree's impact on the security records of released detainees, particularly concerning security clearance processes?
- b) Are released detainees informed about avenues for addressing claims of ill-treatment or torture experienced during detention? What measures ensure prompt investigation and accountability for such violations?
- c) Are there any measures aimed at supporting the social reintegration of released detainees, as well as assisting detainees in addressing psychological, social, or economic challenges upon release?

4. Questions regarding the domestic legal framework and international obligations

- a) Could you elaborate on how the Legislative Decree aligns with Syria's domestic legal framework and international legal obligations, particularly concerning its article granting amnesty for perpetrators of kidnapping under certain conditions?
- b) What steps are being taken to ensure that the implementation of the Legislative Decree process does not impede the pursuit of justice for grave violations of human rights and international humanitarian law, particularly in relation with above-mentioned cases?



Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic

PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
 • WEB : www.ohchr.org/coisyrria • TEL: +41-22-9171234 • FAX: +41-22-9179007 • E-MAIL: ohchr-coisyrria@un.org

Established pursuant to United Nations Human Rights Council Resolution S-17/1 (2011) and expanded by resolutions 19/22 (2012), 21/26 (2012), 22/24 (2013), 25/23 (2014), 28/20 (2015), 31/17 (2016), 34/26 (2017), 37/29 (2018), 40/17 (2019), 43/26 (2020), 46/22 (2021), 49/27 (2022) and 52/30 (2023)

REFERENCE: COISYRIA/01/2024

The Secretariat of the United Nations Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic presents its compliments to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office at Geneva and specialized institutions.

Further to our previous note verbale, dated 28 November 2023, the Commission expresses its sincere condolences regarding the loss of life and serious injuries caused by the attack on the 5 October 2023 graduation ceremony at the Homs Military Academy referred in the identical letters dated 5 October 2023 from the Permanent Representative of the Syrian Arab Republic to the United Nations addressed to the Secretary-General and the President of the Security Council.

The Commission noted the information provided by the Syrian Presidency on 2 December, attributing the attack to the "Turkestan Liberation Party." The Commission would very much appreciate if any video or photographic evidence concerning the 5 October incident could be released or otherwise made available to the Commission.

In this regard, the Commission also takes this opportunity to reiterate its request for access, including specifically for the purpose of investigating this incident. Access to the specific location, remnants (including debris from an explosive-laden drone, as referred to in the identical letters) and facilitation of contacts with victims and witnesses would be much appreciated.

In addition, the Commission would welcome any information you may be able to share regarding the following alleged incidents:

- On 25 November, it is alleged that Government forces launched an artillery attack on an olive field near the village of Quqfin, east of Idlib. The attack killed nine people, including six children and one woman and injured one woman as they harvested olives.
- On 2 December, it is alleged that Government forces fired an artillery shell at Afes school in Sarmin shortly before noon which landed in the school yard, damaging the school and injuring a teacher and three children.
- On 9 December, Idlib city was hit by several rockets allegedly fired by Government forces, positioned near Saraqib. The attack started at around 5 p.m. and lasted for 5 minutes. Eight civilians were killed, including two children and one woman and 33 civilians were injured, including five children.
- On 17 December, Darat Izza was hit with rockets and artillery shells, allegedly fired by Government forces killing four civilians, including a child and a pregnant woman.
- On the evening of 25 December, an alleged Russian Aerospace Forces airstrike targeted a house on the Alata farm near the town of Armanaz west of Idlib, killing five civilians from the same family, including three children.
- On 25 December, an attack on Sarmin, allegedly by Government forces led to the death of one young man and impacted a school.

In order for the information to be processed ahead of its next reporting obligations, the Commission would kindly request that any inputs be received by 19 January 2024. For any questions regarding the details of this request or opportunities to collaborate, please contact the Secretariat, at ohchr-coisyrria@un.org.

The Secretariat of the Commission of Inquiry avails itself of the opportunity to renew to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic the assurances of its highest consideration.

Geneva, 4 January 2024



UNITED NATIONS



NATIONS UNIES

Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic

PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND

• WEB : www.ohchr.org/coisyrria • TEL: +1-22-9171234 • FAX: +41-22-9179007 • E-MAIL: ohchr-coisyrria@un.org

Established pursuant to United Nations Human Rights Council Resolution S-17/1 (2011) and extended by resolutions 19/22 (2012), 21/26 (2012), 22/24 (2013), 25/23 (2014), 28/20 (2015), 31/17 (2016), 34/26 (2017), 37/29 (2018), 40/17 (2019), 43/28 (2020), 46/22 (2021), 49/27 (2022) and 52/30 (2023)

REFERENCE: COISYRIA/004/2024

The Secretariat of the United Nations Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic presents its compliments to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office and other international organizations in Geneva and has the honour to refer to the UN Human Rights Council (HRC) resolution 52/30 of 4 April 2023 extending the mandate of the Commission until 31 March 2024.

The Commission takes this opportunity to thank the Permanent Mission for your Government's past assistance in furtherance of its mandate. In the same spirit, it requests your Government's assistance should there be information available to share regarding incidents or events impacting the human rights of persons in the Syrian Arab Republic that could aid ongoing investigations.

At present, the Commission seeks information on human rights violations and abuses in light of its upcoming mandated report to the Human Rights Council. In this regard, the Commission requests any information your Government may be able to share regarding alleged airstrikes which hit multiple locations in Sweida and Dara provinces, killing five civilians, including two children and a woman on 18 December 2023. The Commission would also be grateful for information regarding the alleged shelling of Idlib city on 31 December 2023 which injured eight civilians.

Additionally, the Commission takes this opportunity to inform H.E. Mr. Haydar Ali Ahmad of the upcoming visit of the Commissioners, Mr. Paulo Pinheiro, Mr. Hanny Megally, and Ms. Lynn Welchman, to Geneva the week of 22 January 2024. The Commissioners would welcome the opportunity to meet with H.E. Ambassador Ali Ahmad for an informal exchange on the situation in Syria and to update on the Commission's work.

The Commission looks forward to hearing back from the Permanent Mission and can be reached at ohchr-coisyrria@un.org.

The Secretariat of the Commission of Inquiry avails itself of the opportunity to renew to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic the assurances of its highest consideration.

Geneva, 12 January 2024



L.A.